الغرفة التجارية
الامريكية بمصر

تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر

فبراير ٢٠١٠

الغرفة التجارية الامريكية بمصر

تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر[1]

إعداد

آرنى كلو

فبراير ٢٠١٠

١- يتوجه الباحث بالشكر لكل من الأستاذ/ ماريون جانسين (منظمة العمل الدولية، جنيف)، والأستاذة/ دوروثيا شميدت (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية بالقاهرة)، والأستاذة/ ماجدة شاهين (الغرفة التجارية الأمريكية بمصر)، والأستاذ/ مايكل فينجر على تعليقاتهم القيمة. كما يتقدم الباحث بالشكر لسلمى عامر على معاونتها البحثية.

حقوق النشر محفوظة © منظمة العمل الدولية ٢٠١٠
تاريخ النشر الأول: ٢٠١٠

تخضع منشورات مكتب العمل الدولي لحقوق النشر بموجب البروتوكول الثاني من معاهدة حقوق النشر الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجوز نشر بعضها دون الحصول على تصريح مسبق من المكتب، شريطة أن يشار إلى حرية النشر في المصدر الأصلي. وللحصول على حقوق النشر أو الترجمة ينبغي تقديم طلب إلى مكتب العمل الدولي (الحقوق والتصريحات)، على العنوان التالي: مكتب العمل الدولي - سي إتش ١١٢١ – جنيف ٢٢، سويسرا (CH-١٢١١ Geneva ٢٢, Switzerland) أو عن طريق البريد الالكتروني على العنوان التالي: pubdroit@ilo.org، ويرحب المكتب بمثل هذه الطلبات. ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرهم من المستخدمين المسجلين لدي منظمات حقوق النشر إصدار نسخ بموجب التراخيص الصادرة لهم في هذا الصدد. للحصول على معلومات حول منظمة حقوق النشر في بلدكم، يرجى زيارة الموقع الالكتروني التالي: www.ifrro.org.

مكتب العمل الدولي

تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر القاهرة، مكتب منظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا ٢٠١٠

رقم الإيداع الدولي:٧-٦٢٣٤٥٦-٢-٩٢-٩٧٨

فهرسة منظمة العمل الدولية للبيانات المنشورة

لا تتضمن التصميمات أو عروض المواد المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي - والمتطابقة مع معايير الممارسة بالأمم المتحدة - أي تصريح من أي نوع من جانب مكتب العمل الدولي يتعلق بالوضعية القانونية لأي دولة أو منطقة أو إقليم أو بأيّ سلطة كائنة فيها، أو أي تصريح يتعلق بتحديد حدودها.
كما أن مسئولية الآراء المعرب عنها في المقالات والدراسات المشار إليها وغيرها من المنشورات هي مسئولية حصرية لمؤلفيها، وهي لا تحمل بالضرورة قبول مكتب العمل الدولي بها.
كما أن الإشارة إلى أسماء المؤسسات والمنتجات التجارية والعمليات لا تنطوي علي موافقة مكتب العمل الدولي، وأي خطأ في ذكر اسم مؤسسة خاصة أو منتج تجاري أو عملية لا يعد دليلا علي عدم الموافقة.
يمكن الحصول علي منشورات مكتب العمل الدولي ومنتجاته الالكترونية من خلال منافذ بيع الكتب الرئيسية أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي المنتشرة في العديد من الدول، أو الحصول عليها مباشرة من منشورات مكتب العمل الدولي - مكتب العمل الدولي - سي إتش ١١٢١ - سويسرا(CH-١٢١١ Geneva ٢٢, Switzerland). وللحصول على كتالوجات أو قوائم المنشورات الجديدة يرجى زيارة موقعنا الالكتروني التالي:
www.ilo.org/publns

طبع في مصر
بشركة فكرة للإعلان ت : ٥/٣٧٦٢٠٨٣٤ ٢٠٢+

تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر

تقديم ٤
ملخص تنفيذي ٦
١- مقدمة ٩
١-١ الهدف من الدراسة ٩
١-٢ تحديات جمع البيانات في مصر ١٠
٢- الأزمة وما قبلها ١٢
٢-١ سنوات ما قبل الأزمة : الإصلاحات الاقتصادية والنمو ١٢
٢-٢ الأزمة في مصر ١٧
٢-٣ رد فعل الحكومة لمواجهة الأزمة ١٩
٣- أنماط التجارة ٢٢
٣-١ إطار عمل سياسة التجارة ٢٢
٣-٢ تطور التدفقات التجارية ٢٥
٤- اتجاهات التشغيل ٢٨
٤-١ إطار عمل سياسة التشغيل ٢٨
٤-٢ سوق العمل في مصر وتطور وضعه أثناء الأزمة ٢٩
٥- العلاقة بين التجارة والتشغيل في مصر ٣٦
٦- تحليل على المستوى القطاعي ٣٨
٦-١ الصناعة التحويلية ٣٨
٦-٢ السياحة ٤٠
٦-٣ التشييد والبناء ٤٠
٦-٤ قناة السويس ٤١
٦-٥ البترول ٤١
٦-٦ الخدمات المالية ٤٢
٦-٧ قطاعات أخرى ٤٢
٧- خاتمة وتوصيات ٤٤
٧-١ ملخص النتائج ٤٤
٧-٢ الدروس المستفادة من الأزمة، وتوصيات في مجال السياسات وتوقعات للمستقبل ٤٤
قائمة المراجع ٤٧
جداول وأطر ٥٠

تقديم

اتفق كل من مكتب منظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا بالقاهرة، والغرفة التجارية الأمريكية بمصر، على التعاون معاً في إجراء دراسة شاملة حول آثار الأزمة التمويلية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري، وذلك حرصاً على الاستمرار في توفير خدمات حديثة مرتفعة الجودة لكافة الأعضاء التابعين لهما.

وتتناول هذه الدراسة مصر كاقتصاد انفتاحي ناشئ، يتعامل مع الأزمة العالمية بنجاح ملحوظ، مما يؤكد على الترابط بين كل من التجارة، والتشغيل، والاستثمار الأجنبي. فبفضل ما يتمتع به من نظم ولوائح احترازية سديدة، ورقابة صارمة على القطاع المصرفي، أبدى الاقتصاد المصري نوعاً من المثابرة والقدرة على التعامل مع الأوضاع في أعقاب الأزمة المالية. وتشير الدراسة بجلاء إلى أن التجارة – وهى أحد القطاعات التي تضررت بشدة – كانت القناة الرئيسية لانتقال الأزمة. وبرغم الأداء الجيد الذي اتسم به قطاع التجارة بصورة غير مسبوقة قبل الأزمة – حيث تضاعفت الصادرات أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٨ – فقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلى انخفاض الصادرات المصرية بأكثر من ٢٥٪ فى النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

وفي هذا الإطار، تقوم الدراسة بتحليل التحديات العديدة التى تواجه برنامج سياسة التشغيل وسوق العمل فى مصر، وذلك بهدف علاج مواطن الضعف فى سوق العمل. كما تحاول تحديد القطاعات الأشد تضرراً من جراء الأزمة العالمية – وأبرزها قطاعي السياحة والمنسوجات – وذلك في ضوء الدراسات التطبيقية المتاحة، بغية استخلاص بعض النتائج الجديرة بالاهتمام واقتراح بعض التوصيات في مجال السياسات. وتشير الدراسة إلى أن العلاج يجب أن يركز على استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي، التي تقوم بإدماج كافة شرائح المجتمع فى عملية الإنتاج. كما يجب النظر بجدية في اختيار سياسة ذات توجه نحو العمالة تركز على خلق مزيد من فرص العمل – ولاسيما فى القطاعات الأكثر تضرراً. الأمر الذي سوف يؤدي في النهاية، بالإضافة إلى تحقيق زيادة كبيرة فى الإنتاجية التنافسية من خلال التركيز على تحرير التجارة بصفة أساسية، إلى القضاء على معظم التباينات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة.

وتعد هذه الدراسة بمثابة مشروع رائد، لصور مماثلة من التعاون فى المستقبل، وهي في صيغتها الجديدة بين الغرفة التجارية الأمريكية بمصر، ومكتب منظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا بالقاهرة، فى حقيقة الأمر خطوة جادة في محاولة للربط بين البحوث والاحتياجات العملية وخبرات مجتمع الأعمال فى مصر، باعتباره القوة المحركة للاقتصاد.

يوسف القريوتي

مدير

مكتب منظمة العمل الدولية
لشمال افريقيا بالقاهرة

ماجدة شاهين

مدير

مركز دعم القطاع الخاص في مجالات التجارة،
الغرفة التجارية الأمريكية بمصر

ملخص تنفيذي

لعب كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد المصري في أعقاب استئناف عملية الإصلاح الاقتصادي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، كما كانا أحد المحركات الرئيسية للنمو القوى الذي شهده الاقتصاد قبل الأزمة. حيث شهدت التجارة الخارجية توسعاً سريعاً خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٨ مدفوعة في ذلك بسياسات تحرير التجارة أحادية الجانب وعلى المستوى الإقليمي، ومن ثم زادت الصادرات السلعية المصرية بأكثر من ثلاثة أضعاف. كما شهدت صادرات الخدمات بدورها نمواً قوياً، وخاصة من حيث عائدات كل من السياحة وقناة السويس. وأسهم تحرير مناخ الاستثمار نسبياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك برغم المشكلات المتعددة التي تواجهها بيئة الأعمال.

وتمثل مصر نموذجاً لكيفية استجابة كل من الصادرات، والتشغيل، والاستثمار الأجنبي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في ظل اقتصاد ناشىء يزداد انفتاحاً. فقد هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – والذى كان قد سجل أعلى مستوى له متجاوزاً نسبة ٧٪ قبل الأزمة – إلى مايزيد قليلاً عن ٤٪. كما تضررت الصادرات السلعية المصرية بشدة بسبب الكساد الذي شهدته بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث شهدت انخفاضاً حاداً خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩. وهبطت بشدة صادرات الخدمات، وخاصة عائدات كل من السياحة وقناة السويس، وانخفضت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بعد أن كانت مساهماً رئيسياً في تكوين رأس المال قبل بدء الأزمة. كما انخفضت تحويلات العاملين في الخارج بشدة، وكذلك مساعدات التنمية الرسمية .

ويعد التراجع في الصادرات السلعية والخدمية وانخفاض التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر قناة انتقال الأزمة للاقتصاد المصري بصفة عامة، ولسوق العمل بصفة خاصة. بيد أن تأثير الأزمة على التشغيل جاء متفاوتاً بشدة بين القطاعات. فعلى سبيل المثال، يعد إنتاج سلع تصديرية معينة مثل البترول عملية غير كثيفة العمالة ومن ثم فإن تأثير الهبوط الكبير الذي شهدته الصادرات البترولية على سوق العمل كان محدوداً. وينطبق ذات الأمر على عائدات قناة السويس والتى كان التأثير المباشر لانخفاضها على التشغيل محدوداً برغم أهميتها للناتج المحلي الإجمالي وللخزانة العامة. وهناك قطاعات أخرى مثل الزراعة تعد مهمة للتشغيل الإجمالي على الرغم من انخفاض مساهمتها نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها احتمت من التأثير المباشر للأزمة بسبب توجهها للداخل. أما القطاعات الأكثر كثافة في

التشغيل والأكثر توجهاً للخارج مثل قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، فقد اضطرت إلى تسريح أعداد أكبر من العمال برغم أن تأثير الأزمة على النمو في هذا القطاع كان أقل وضوحاً عنه في قطاعات أخرى. وفى قطاع السياحة – وهو الأكثر اعتماداً على المهارات، والذي تأثر أيضاً بشدة بالأزمة العالمية – فقد فضلت الشركات اتخاذ تدابير مثل تخفيض الأجور والحوافز، ومنح إجازات إجبارية بدلاً من تسريح العمالة. وقد تكون حزمة التحفيز المالي التي أقرتها الحكومة في ربيع عام ٢٠٠٩ والتي تمثل ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي هي التي حالت دون حدوث ارتفاع أكبر في معدلات البطالة. غير أن عدم توفر بيانات دقيقة وحديثة عن سوق العمل يحول دون إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لتأثير الأزمة العالمية على التشغيل حتى الآن.

وتعد مصر كذلك مثالاً على كيفية تفاقم المشكلات ومظاهر انعدام الكفاءة والتحديات خلال الأزمة – والتى كان يعاني منها سوق العمل بالفعل قبل الأزمة. حيث يشهد سوق العمل في مصر زيادة سنوية كبيرة في قوة العمل، وهو مايمثل تحدياً لإدماج نحو ٧٠٠ ألف وافد جديد في سوق العمل سنوياً بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني. ويتسم سوق العمل كذلك بضعف مشاركة الإناث، وارتفاع نسبة التشغيل في المؤسسات الحكومية وفى القطاع غير الرسمي، وانخفاض مستويات الإنتاجية والأجور، وارتفاع معدل البطالة وخاصة بين الإناث والشباب. ورغم أن قانون العمل الجديد الذى تم اقراره في عام ٢٠٠٣ قد تضمن مزيداً من المرونة – إلا أنه مازالت هناك عوائق قوية لا تشجع أصحاب الأعمال على تشغيل عمالة بدوام كامل بسبب ارتفاع تكلفة فصل العمالة، بالإضافة إلى مظاهر عدم التوافق في سوق العمل برغم الزيادة السريعة في المكتسبات التعليمية. ويفسر ضعف الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية نقص فرص العمل اللائق في مصر.

لقد ارتفع معدل البطالة الرسمي نتيجة الأزمة العالمية بنحو نقطة مئوية واحدة مسجلاً ٩,٤٪ مما أعاد مصر إلى مستويات البطالة قبل بدء الأزمة العالمية بخمس سنوات. وتضررت بشدة المجموعات الضعيفة مثل الإناث وذوي المهارات المنخفضة والشباب. فخلال إثنى عشر شهراً من بداية الأزمة في مصر ارتفع معدل البطالة بين الإناث من ١٨,٨٪ إلى ٢٣,٢٪ في حين انخفض بين الذكور من ٥,٤٪ إلى ٥,٢٪. وفى ظل غياب تأمين فعال ضد البطالة، انتهى الحال بالكثيرين ممن فقدوا عملهم إلى العمل في القطاع غير الرسمي. وبلغت الزيادة في قوة العمل ٤٠٠ ألف عامل فقط خلال الفترة يوليو ٢٠٠٨– يوليو ٢٠٠٩ (بدلاً من الزيادة المعتادة بمقدار ٧٠٠ ألف عامل)، وهو ما يشير إلى أن أعداداً كبيرة لم تجد ما يحفزها للبحث عن عمل أو فضلت مواصلة التعليم بقدر الإمكان. وأعاق ضعف الحوار الاجتماعى إيجاد حلول للأزمة في ظل اتفاقيات ثلاثية. وفي ضوء كافة هذه التطورات، يعكس الاتجاه الصعودي للمؤشر «الكلاسيكى» للبطالة بصورة محدودة التطورات التي يشهدها سوق العمل خلال أي أزمة.

كما أن نقص البيانات يحول دون إجراء تحليل تفصيلي فى التوقيت الملائم لتأثير انخفاض الصادرات والاستثمار على سوق العمل، وخاصة على التشغيل القطاعي، مما يصعب معه صياغة أي تدخلات لمواجهة الأزمة على أساس بحثي قوي، ومن ثم الاستجابة للأزمة بتعديل السياسات. وتخلص الدراسة إلى عدد من التوصيات في مجال السياسات بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهمية توفير بيانات اقتصادية حديثة يمكن الاعتماد عليها. وبينما هناك علامات واضحة تدل على تعافي الاقتصاد المصرى من الأزمة، إلا أنه يجب الاستمرار في إصلاحات أخرى لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، ودعم تخفيض التكلفة الحقيقية واتخاذ تدابير لتحسين الإنتاجية بما في ذلك تحرير التجارة بدرجة أكبر. كما ينبغي معالجة التحديات التي تواجه سوق العمل منذ زمن بعيد بما في ذلك صياغة استراتيجيات لتحسين ادماج الإناث والشباب في سوق العمل بصورة أفضل. الأمر الذي من شأنه تعزيز وضع مصر وجعلها أكثر استعداداً لمواجهة الأزمات في المستقبل.

١-مقدمة

١-١ الهدف من الدراسة

تأثرت مصر سلباً بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتي نشأت منذ منتصف عام ٢٠٠٨، وهو ما انعكس في صورة التدهور الحاد الذي شهدته غالبية المؤشرات الاقتصادية. وشأنها شأن كثير من البلدان النامية الأخرى، كان تأثير التراجع في الإقراض العالمي والقنوات المالية الأخرى على مصر أقل من ذلك الناتج عن تقلص عائدات الصادرات وانخفاض التحويلات، حيث تأثرت الصادرات نتيجة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبعد عدة سنوات من النمو الكبير تراجعت عائدات الصادرات بشدة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩. وفي ذات الوقت عادت أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالخارج وخاصة من بلدان الخليج مما أدى إلى انخفاض كبير في التحويلات.[٢] وهكذا فإن سوق العمل في مصر والذى كان في وضع صعب بالفعل حتى قبل نشوء الأزمة، أصبح عليه أيضاً استيعاب هذه العمالة العائدة، وأغلبها من العمال ذوي مهارات ضعيفة، بالإضافة إلى الضغوط المحلية المتزايدة نتيجة الأزمة. وبالتالي، فإن التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد حالياً يؤثر بصفة خاصة على الفقراء ويحمل في طياته مخاطر تفاقم عدم الرضا الاجتماعي.

وتعد مصر مثالاً على كيفية استجابة الصادرات والتشغيل والاستثمار الخارجي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في ظل اقتصاد ناشىء يزداد انفتاحاً. وفي هذا الإطار، تبدأ الدراسة بإلقاء نظرة عامة على الوضع الاقتصادي في مصر قبل ظهور الأزمة، مع تقييم نقاط القوة المتعددة التي يتمتع بها الاقتصاد المصري نتيجة عملية الإصلاح التى بدأت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين. كما تناقش الورقة مدى وفرة وجودة البيانات الاقتصادية في مصر، ثم تنتقل إلى تحليل كامل لتأثير الأزمة على الاقتصاد المصري مع التركيز بصفة خاصة على التجارة والتشغيل والاستثمار الأجنبي المباشر. وتستخدم الدراسة في ذلك منهجاً قطاعياً لتحديد قطاعات الاقتصاد الأشد تضرراً. فضلاً عن تحليل استجابة الحكومة للأزمة وخاصة من خلال حزمة التحفيز المالي. وأخيراً، تخلص الدراسة إلى بعض المقترحات والتوصيات في مجال السياسات استناداً إلى مختلف الدروس المستفادة من الأزمة.

٢ - وفقاً للإحصاءات الأولية لميزان المدفوعات، انخفض صافي التحويلات الخاصة من ٨,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٧,٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .

١-٢ تحديات جمع البيانات في مصر

« لم يتم بعد تحديد تأثير الأزمة العالمية فى الاقتصاد الحقيقى بسبب نقص البيانات» (المرصد الاقتصادي المصري Egyptian Economic Monitor ، يونيو ٢٠٠٩).

هناك ندرة في البيانات التي يمكن الاعتماد عليها والمتاحة في الوقت المناسب لتقييم تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد المصرى وسوق العمل. ويعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصدر الوطني الرئيسي لبيانات التشغيل وسوق العمل والبيانات الصناعية، كما أنه الجهة الوحيدة التى توفر بيانات شاملة عن الاقتصاد.[٣] إلا أنه حتى ديسمبر ٢٠٠٩، كانت كثير من البيانات الاقتصادية المتاحة على الموقع الالكترونى للجهاز تغطي حتى عام ٢٠٠٤ فقط.

وتأتي بيانات سوق العمل من مسح قوة العمل بالعينة الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل ثلاثة أشهر بهدف توفير بيانات محدثة، ومن تعداد السكان والمنشآت الذى يتم نشره كل عشر سنوات (نشرت آخر الإحصاءات في عام ٢٠٠٦). كما يصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرة سنوية عن الأجور والتشغيل وساعات العمل. إلا أن المتاح للنشر هو جزءاً محدوداً من من بيانات مسح قوة العمل بالعينة. وتتضمن البيانات التي لا يتم نشرها، التشغيل وفقاً للحالة والتشغيل وفقاً للقطاع الاقتصادي والبطالة بين الشباب والبطالة طويلة الأجل.[٤] وهكذا، فباستثناء المعلومات التي يتم نشرها ضمن إحصاءات مسح قوة العمل بالعينة، البيانات التي توثق تأثير الأزمة على التشغيل هى متناثرة وغير موثوق بها.

وبالنسبة لبيانات التجارة السلعية، فتقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتجميعها، في حين تحتفظ وزارة البترول بالإحصاءات الخاصة بالاستثمار في قطاع البترول والغاز، بينما تحتفظ الهيئة العامة للاستثمار بالإحصاءات الخاصة بكافة الاستثمارات الأخرى، ويسجل البنك المركزي بيانات تدفقات الاستثمار الربع سنوية والسنوية في السجلات المالية.

وهناك تباين كبير في بعض المجالات بين البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتلك الصادرة عن المؤسسات الوطنية أو الدولية الأخرى،[٥] وخاصة بيانات التشغيل والتجارة. فعلى سبيل

٣ - ما لم يذكر غير ذلك، فإن البيانات الواردة في هذه الدراسة مستقاة من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.

٤ - الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: http://www.msrintranet.campas.gov.eg/ows-img2/indecator/wrk_mslg.xls - (١٠ ديسمبر ٢٠٠٩).

٥ - الحداد (٢٠٠٩ ص ٩٢).

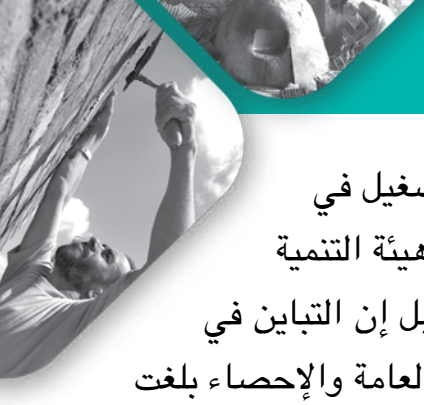

المثال، بينما يشير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن إجمالي التشغيل في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بلغ ٢٧٨,٢٦٧ في عام ٢٠٠٦، تقول بيانات هيئة التنمية الصناعية أنه بلغ ٤٠٠,٣٨٤ أي أكثر مما ورد في بيانات الجهاز بنسبة ٤٤٪. بل إن التباين في البيانات الخاصة بالتجارة ملموساً بصورة أكبر، فوفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغت قيمة الصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة ٦٥٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، بينما تشير بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى أن قيمة هذه الصادرات بلغت ٢٣٤٤ مليون دولار. وفضلاً عن ذلك، فإن مقارنة بيانات الصادرات المصرية بنظيرتها الصادرة عن شركاء مصر التجاريين تكشف وجود تباين كبير. فبينما تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الصادرات المصرية من القطن الخام بلغت ١٩٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، تشير البيانات الخاصة بالشركاء التجاريين لمصر إلى أن وارداتهم من القطن الخام المصري في ذات العام بلغت ٤٠١ مليون دولار أمريكي. كما أن هناك تبايناً كبيراً في تقديرات القوة العاملة وبالتالي في معدل البطالة الناجم عنها، حيث تقدر وزارة التخطيط القوة العاملة بـ ٢٠,٢ مليون عامل في عام ٢٠٠٣، في حين يقدرها البنك الدولى بـ ٢٦,٧ مليون عامل.[٦]

وبالإضافة إلى ذلك، يصعب تفسير البيانات الخاصة بالإنتاج والتجارة نظراً لأن تصنيف هذه البيانات لا يطابق الممارسات الدولية مثل النظام المنسق Harmonized System (HS) بالنسبة لبيانات التجارة، والتصنيف الصناعي القياسي الدولي الموحد International Standard Industrial Classification (ISIC) بالنسبة لبيانات الإنتاج. وفي أحيان كثيرة لا توجد جداول مواءمة للموافقة تلك النظم في حالة تباينها، فضلا عن صعوبة تقييم جودة البيانات الخاصة بالإنتاج نظراً لعدم وجود أي بيانات عن نسبة الشركات التي ترفض المشاركة في الاستبيانات ذات الصلة.

كما تتفاوت الأرقام الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمصدرها والتعريفات المستخدمة. فثمة تباينات كبيرة بين البيانات التي يصدرها كل من البنك المركزي، والهيئة العامة للاستثمار ووزارة البترول، بحيث لايمكن اعتبار أى منها حاسماً في تقييم المستويات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وأخيراً، فإن تغطية البيانات لجوانب معينة ذات أهمية اقتصادية مثل المصريين العاملين في الخارج محدودة للغاية وتقوم على تقديرات تقريبية. ففى حين يتم نشر عدد التصاريح التى تصدر للمصريين الراغبين في العمل في الخارج (نحو ١,١ مليون حالياً)، لا توجد أي بيانات عن عدد المصريين الذين يستخدمون هذه التصاريح بالفعل أو الذين يتم فصلهم في البلاد المضيفة ويعودون إلى مصر.

---

٦ - العيسوي (٢٠٠٧).

٢ – الأزمة وما قبلها

٢–١ سنوات ما قبل الأزمة : الإصلاحات الاقتصادية والنمو

شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ تتويجاً لجهود الإصلاح التى استمرت أكثر من ١٥ عاماً بغية إقامة اقتصاد السوق، حيث سجل معدل النمو أعلى مستوى له بنسبة ٧,٢٪ في العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (الجدول ١).[٧] وتعود الإصلاحات الاقتصادية – والتى تضمنت الخصخصة وتحرير التجارة وتقليل الروتين الإدارى – إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين مع تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. إلا أنها توقفت في نهاية التسعينيات ثم استؤنفت بقوة في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. وفى حين كان الهدف الأسمى للإصلاحات هو تحقيق مستويات عالية من النمو العادل، فإنها نجحت كذلك في تنويع محركات النمو بعيداً عن القطاعات التقليدية التى تعتمد على هبات الطبيعة مثل البترول وقناة السويس إلى مصادر أكثر استدامة مثل الصناعة التحويلية والاتصالات.

٧ - تبدأ السنة المالية في مصر في الأول من يوليو وتنتهى في ٣٠ يونيو من العام التالي.

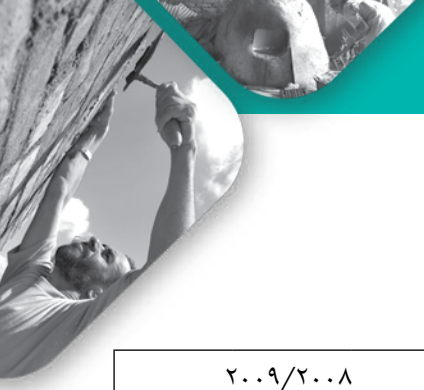

الجدول ١: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ٢٠٠٣– ٢٠٠٩

	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨		
						الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
القطاع الحقيقي، نسبة التغير سنوياً (٪)								
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٤,١	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢	٥,٨	٤,١	٤,٣
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	١٦,٢	١١,٠	١٤,٧	٢٠,٦	٢٠,٤	٢٥,٧	١٤,٠	١٣,٦
نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي								
الاستهلاك	٨٤,٤	٨٤,٣	٨٣,٧	٨٣,٧	٨٣,٨	٩٠,٤	٨٩,٠	٨٢,٣
الاستثمار	١٦,٩	١٨,٠	١٨,٧	٢٠,٩	٢٢,٣	١٥,٨	٢١,٤	٢٢,٤
الصادرات	٢٨,٢	٣٠,٣	٣١,٣	٣٠,٢	٣٢,٨	٢٩,٠	٢٤,٢	٢٢,٣
الواردات	٢٩,٦	٣٢,٦	٣٣,٧	٣٤,٨	٣٨,٨	٣٩,٠	٣٤,٦	٢٧,٤
الأسعار								
معدل التضخم (مؤشر سعر المستهلك ٪)	١٠,٣	١١,٤	٤,٢	١١,٠	١١,٧	٢٢,٤	١٩,٦	١٣,٣
سعر الصرف (جنيه/ دولار)	٦,١٦	٦,٠١	٥,٧٥	٥,٧١	٥,٥٠	٥,٣٥	٥,٥٢	٥,٥٧
سعر الخصم٪	٨,٤	١٠,١	٨,٨	٨,٧	٧,٠	٦,٩	٧,٤	٧,١
القطاع الخارجي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)								
ميزان الحساب الجاري[a]	٤,٣	٣,٢	١,٦	١,٧	٠,٥	−٠,٥	−٠,٨	−٠,٥
الاستثمار الأجنبي المباشر[a]	٠,٥	٤,٤	٥,٧	٨,٥	٨,١	٠,٩	١,٣	٠,٨

[a] الأرقام الربع سنوية للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام بالكامل.

المصدر: وزارة المالية.

كان الدور الذي لعبه الاستثمار المحلي والأجنبي كمحرك أساسي للنمو ملمحاً مميزاً لأداء النمو الاقتصادي الأخير في مصر. فقد ارتفع نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٩٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٢٢,٣ ٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى مستوى له بمقدار ١٧,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (أي مايعادل ٨,١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك مقارنة بـ ٤٠٧ مليون دولار أو ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، مع اتجاه أغلب الأموال إلى استثمارات جديدة غير بترولية مما رفع نسبة الاستثمار إلى أكثر من ١٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وإلى ٢٢,٣٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وبالتالي جاء ترتيب مصر الأول في إفريقيا والثاني في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا (بعد السعودية) من

حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[٨] وبرغم الأهمية الشديدة والمتزايدة التي احتلها الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، إلا أنه مازالت هناك جوانب مختلفة لمناخ الاستثمار والأعمال في مصر بحاجة إلى مزيد من التحسن (الإطار ١).

الإطار ١: إطار سياسة الاستثمار ومناخ الأعمال

هناك ثلاثة قوانين أساسية تنظم الاستثمار في مصر: وهي قانون الشركات ١٩٨١/١٥٩، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار ١٩٩٧/٨، وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة ٢٠٠٢/٨٣. وقد تم تأسيس إجمالى ٦٢٩١ شركة جديدة فى العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ منها ٣٢٧٤ تخضع لقانون الشركات و٢٩٥٧ تخضع لقانون الاستثمار و٦٠ تخضع لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة. ولا يوجد قانون خاص لتنظيم الاستثمار الأجنبي. وللمستثمر الأجنبي الاستثمار في ظل قانون الشركات أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وفقا لنمط الحوافز المبتغاة والمجالات التى يسعى للاستثمار فيها. ولا توجد أي قيود على تحويل الأموال من جانب الشركات او لوائح تلزم الشركات الأجنبية بامساك حسابات بالعملة الأجنبية. ويدير شئون الاستثمار سواء كان اجنبياً أو محلياً الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والتى تأسست في عام ١٩٩٧. وقد تحول دور الهيئة تدريجياً من هيئة لتنظيم الاستثمار إلى هيئة لتشجيع الاستثمار وتيسيره. وتقوم الهيئة بتطبيق نظام الشباك الواحد للمستثمرين منذ يناير ٢٠٠٥.

وبرغم تنامي معدلات الاستثمار وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ظلت مؤشرات التنافسية المختلفة التى تصف بيئة الأعمال في مصر منخفضة بل وفي تراجع في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال جاء ترتيب مصر العام في أحدث تقارير البنك الدولي عن تكلفة أداء الأعمال ١٠٦ من بين ١٨٣ دولة. كما جاء ترتيب مصر في بعض المؤشرات الفرعية أقل كثيراً من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويرتبط عدد من المشكلات التي يواجهها مناخ الأعمال بصورة مباشرة بانعدام الكفاءة في سوق العمل (القسم ٤-١).

ترتيب مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٠

المؤشر	الترتيب
سهولة أداء الأعمال	١٠٦
بدء النشاط التجاري	٢٤
استخراج تراخيص البناء	١٥٦
تشغيل العمال	١٢٠
تسجيل الملكية	٨٧
الحصول على الإئتمان	٧١
حماية المستثمرين	٧٣
دفع الضرائب	١٤٠
التجارة عبر الحدود	٢٩
إنفاذ العقود	١٤٨
تصفية النشاط التجاري	١٣٢

المصدر :البنك الدولى (٢٠٠٩).

٨ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – UNCTAD (2008).

ويتراوح معدل التضخم مقاساً بمؤشر سعر المستهلك Consumer Price Index (CPI) بين ١٠ ٪ و١٢٪ في معظم السنوات باستثناء عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حيث بلغ فيها ٤,٢٪ فقط. وأظهرت أسعار الفائدة اتجاهاً تنازلياً حيث انخفضت من ١٠,١٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦,٢٪ في صيف عام ٢٠٠٨. كما تراجع عجز الميزانية من ٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦,٨٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. إلا أن اضطرابات طارئة مثل الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والطاقة العالمية – ثم الأزمة الراهنة – تمثل بصورة متزايد تحديات أمام السياسة الاقتصادية.

وبرغم النمو الاقتصادي الذي استمر لعدة أعوام، ظلت معدلات الفقر في مصر مرتفعة. فوفقاً لأحدث دراسة شاملة عن الفقر في مصر، هناك ١٩,٦٪ من المصريين «فقراء» و٢١,٠٪ آخرون «قريبون من الفقر» في عام ٢٠٠٥,[٩] في حين يعود تراجع معدلات الفقر خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٥ بصفة أساسية إلى نمو التشغيل. ففي ظل تركز الكثيرون حول خط الفقر، يمكن لزيادة فرص التشغيل حتى وإن كانت تدر دخلاً صغيراً، أن تنتشل نسبة كبيرة من السكان خارج دائرة الفقر. وبالمثل، فإن فقدان عدد كبير من الوظائف يكون له تأثير سلبي شديد على معدلات الفقر.

ولأن الوضع في البلاد كان يمثل «أزمة قبل الازمة»، فقد تأثرت مصر بشدة بالارتفاع العالمي في أسعار الغذاء، حيث إنها إحدى أكبر مستوردي الغذاء في العالم. فخلال الفترة يناير ٢٠٠٦– يناير ٢٠٠٨ ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية المستوردة بنحو ٦٠٪ بينما ارتفع سعر منتجات الغذاء المحلية بنحو ٢٥٪.

وكان تأثير صدمة الأسعار ملموساً أكثر بين الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض؛ حيث تنفق الشريحة الخمسية الأدنى ٦٠٪ تقريباً من دخلها على الغذاء، وتمثل الأغذية الثلاثة الرئيسية وهى الزيت والقمح والسكر نحو ٢٠٪ من إجمالي نفقاتها. وفي ظل الضغوط الشديدة التي تعرضت لها السياسة الاقتصادية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، أقر مجلس الشعب في مايو ٢٠٠٨ (القانون ٢٠٠٨/١١٤) حزمة بهدف تخفيف تأثير الأزمة على الفئات ذات الدخل المنخفض مع المحافظة على الاستدامة المالية (الجدول ٢).

٩ - البنك الدولي (2007) World Bank. تقدر دراسة حديثة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة معدل الفقر في مصر بنسبة ١٦,٦٪ (UNDP 2009)

الجدول ٢: تدابير السياسات التى اتخذت لمواجهة الزيادة في الأسعار العالمية، ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (مليون جنيه)

النفقات	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	التمويل	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
زيادة الراتب الشهري للعاملين بالحكومة بنسبة ٣٠٪ من الأجر الأساسي	١,١	٦,٢	تقليل دعم الطاقة وزيادة ضريبة المبيعات على المنتجات البترولية	١,٣	٧,٥
زيادة المكافآت لموظفي المحليات	٠,٤	٣	زيادة ضريبة المبيعات على السجائر	٠,٢	١,٣
توزيع كميات إضافية من الأرز وزيت الطعام والسكر على بطاقات التموين	٠,٢	١,٦	زيادة رسوم ترخيص وتسجيل السيارات	٠,٢	١,١
زيادة معاشات التقاعد بنسبة ٢٠٪ بحد أقصى ١٠٠ جنيه	٠,٦	٣,٦	زيادة الرسوم على المحاجر	٠,٢	١
زيادة دعم الطاقة	٤		إلغاء الاعفاءات الضريبية للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في المناطق الحرة	٠,١	٠,٦
			الغاء الاعفاءات الضريبية على الدخل من فوائد أذون الخزانة	٠,١	١
			الغاء الاعفاءات الضريبية على ارباح المؤسسات التعليمية	٠,٠	٠,٩
			الغاء ترحيل الخسائر	٠,٠	١
			عائدات ضريبية وتوزيعات أعلى من الشركة المصرية العامة للبترول	٢,٧	٠,٠
			أخرى	١,٥	٠,٠
الإجمالي	٦,٣	١٤,٤	الاجمالي	٦,٣	١٤,٤

المصدر: وزارة المالية.

ويتبين من الجدول أن غالبية الإجراءات كانت لصالح العاملين بالحكومة البالغ عددهم ٥,٨ مليون عامل، في حين أن الشريحة الخمسية الأدنى والتي تضم من لا يعملون في القطاع العام استفادت من الحزمة فقط من خلال تعديل دعم الطاقة وتوزيع كميات إضافية من الغذاء على بطاقات التموين.

٢ – ٢ الأزمة في مصر

ظل الاقتصاد المصري في البداية في معزل عن التأثير السلبي للإنهيار السريع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية، وذلك بفضل اللوائح التنظيمية الرشيدة والإشراف القوي على القطاع المصرفي. غير أن علامات ضعف الأداء الاقتصادي بدأت تظهر في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ عندما انخفض معدل النمو السنوي إلى ٥,٨٪. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي قد شهد تراجعاً شديداً بصورة مفاجئة من ٢٢,٣ ٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ١٥,٨ ٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (الجدول ١)، وذلك في ذات الوقت الذى شهد بداية انخفاض الصادرات. إلا أن الزيادة القوية في الاستهلاك المحلي مدعومة بالنمو القوي الذي شهدته السنوات السابقة حالت دون حدوث انخفاض أشد في معدل النمو. وفى الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ واصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضه حتى وصل إلى ٤,٢ ٪ وهو أقل معدل نمو ربع سنوي تحقق خلال ما يربو على خمس سنوات.

يتسم الاقتصاد المصري بالأساس بارتباط النمو فيه بنظيره في البلدان المتقدمة إلى حد كبير نظراً لارتباط قطاعات رئيسية مختلفة فيه بقدر كبير بالنشاط الاقتصادي العالمي.[١٠] وكانت قنوات نقل الأزمة الرئيسية هى: انخفاض الأسعار العالمية للبترول والغاز الطبيعي، وتراجع معدل العبور في قناة السويس وانخفاض الطلب على الصادرات المصنعة، وخدمات السياحة، وتراجع التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج.

وشهد الحساب الجاري لمصر تدهوراً كبيراً خلال الأزمة؛ حيث انخفضت تقريباً كافة شرائح الدخل (الجدول ٣ وللمزيد من الوصف التفصيلى لتدفقات التجارة راجع القسم ٣–٢).وكان الهبوط الأشد من نصيب الصادرات البترولية التى انخفضت بنسبة تجاوزت ٥٠٪ وهو مايرجع بالأساس إلى انخفاض أسعار البترول العالمية. وانخفضت الصادرات غير البترولية بنسبة (–١٨,٩)٪، في حين تراجع الدخل السياحي بنسبة أقل (–٣,١٪). كما انخفضت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٩٪ تقريباً. وكانت غالبية التحويلات في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ من الولايات المتحدة الأمريكية (٢٢٦٩ مليون دولار أمريكي)، تليها الكويت (١٥٩٤ مليون دولار)، ثم الإمارات العربية المتحدة (١٣٨٠ مليون دولار)، وأخيراً المملكة العربية السعودية (٩٧٦ مليون دولار).[١١] وفضلاً عن ذلك، تراجعت التحويلات الرسمية – والتي تشكل غالبيتها أموال المساعدات التنموية – من أكثر من ٩٦٠ مليون دولار أمريكي إلى نحو ٦١٤ مليون دولار.

---

١٠ – البنك الدولي .World Bank (2009)

١١ – الموقع الالكتروني للبنك المركزى المصري: http://www.cbe.org.eg/Public/All%20Monthly%20Statistical%20Bulletin%20PDF/Monthly%20Statistical%20Bulletin%20Nov%20.2009/48%2032%20-%20Workers%20Remittances%20by%20country.pdf (١٠ ديسمبر ٢٠٠٩).

الجدول ٣: الحساب الجاري، ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و٢٠٠٩/٢٠٠٨ (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	نسبة التغير(٪)
الحساب الجارى	**٨٨٨,٣**	**-٤,٤٢٤,٣**	**-٥٩٨**
ميزان السلع والخدمات	-٨,٤٤٩,٣	-١٢,٦٧٠,٩	-٥٠,٠
ميزان التجارة السلعية	-٢٣,٤١٥,٤	-٢٥,١٧٣,٣	-٧,٥
الصادرات	٢٩,٣٥٥,٨	٢٥,١٦٨,٩	-١٤,٣
الواردات	-٥٢,٧٧١,٢	-٥٠,٣٤٢,٢	٤,٦
ميزان الخدمات	١٤,٩٦٦,١	١٢,٥٠٢,٤	-١٦,٤٦
المقبوضات	٢٧,٢١١,٠	٢٣,٨٠١,٣	-١٢,٥
النقل	٧,٥٥٩,٧	٧,٤٨١,٠	-١,٠
قناة السويس	٥,١٥٥,٢	٤,٧٢٠,٦	-٨,٤
السفر	١٠,٨٢٦,٥	١٠,٤٨٧,٦	-٣,١
دخل الاستثمار	٣,٢٨٩,٤	١,٩٣٦,٧	-٤١,١
مقبوضات الحكومة	١٨٨,٣	٢٥٢,٨	٣٤,٣
المدفوعات	١٢,٢٤٤,٩	١١,٢٩٨,٩	-٧,٧
النقل	١,٦٢٠,١	١,٤٩١,٩	-٧,٨
السفر	٢,٨٩٥,٣	٢,٧٣٩,٣	-٥,٤
دخل الاستثمار	١,٩٢٩,٧	١,٧٧٤,٨	-٨,٠
النفقات الحكومية	١,٣١٣,٨	١,١٨٢,٣	-١٠,٠
أخرى	٤,٤٨٦,٠	٤,١١٠,٦	-٨,٤
التحويلات	٩,٣٣٧,٦	٨,٢٤٦,٦	-١١,٧
صافي التحويلات الخاصة	٨,٣٧٧,١	٧,٦٣٢,٣	-٨,٩
صافي التحويلات الرسمية	٩٦٠,٥	٦١٤,٣	-٣٦,٠

المصدر: البنك المركزي المصري.

بعد عدة سنوات من النمو، شهدت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصرى انخفاضاً ملحوظاً بنحو ٥ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (الجدول٤). وكانت أكبر نسبة انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لانخفاض نسبة الاستثمار من الولايات المتحدة والبلدان الأوربية، بينما شهدت التدفقات الواردة من بلدان أخرى زيادة بالقيمة المطلقة تجاوزت ٣,٧ مليار دولار

أمريكي. وللأسف فإن نقص البيانات يحول دون تحليل التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى القطاعي. وهناك دلائل على الأهمية الخاصة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات البترول، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والسياحة.

الجدول ٤: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٤-٢٠٠٩ (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	٣,٩٠٢	٦,١١١	١١,٠٥٣	١٣,٢٣٧	٨,١١٣
التدفقات الواردة	٤,١٣٥	٩,٠٩٨	١٣,٠٨٤	١٧,٨٠٢	١٢,٨٣٦
الولايات المتحدة	٢,٠٤٠	٤,٥٥٤	٤,٦٨١	٦,٤٤٨	٣,٥١٥
أوروبا	٦٩٥	٢,٨٥٢	٢,٤٣٩	٥,١٠٥	٣,٩٠٤
البلدان العربية	١٨٩	٣٠٠	٣,٢٩٨	٢,٧٣٣	١,٧٠١
البلدان الاخرى	١,٢٠٩	١,٣٩٢	٢,٦٦٦	٣,٥١٦	٣,٧١٦
التدفقات الخارجة	٢٣٣-	٢,٩٨٧-	٢,٠٣١-	٤,٥٦٦-	٤,٧٢٣-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

٢ – ٣ رد فعل الحكومة لمواجهة الأزمة

أطلقت الحكومة فى ربيع عام ٢٠٠٩ حزمة تحفيز مالية بقيمة ١٥,٥ مليار جنيه مصري (١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، تم توجيه أغلبها لتمويل استثمارات سريعة في المرافق العامة (الجدول ٦). وعلى الرغم من أن مجلس الشعب لم يقر الإنفاقات رسمياً إلا في مارس ٢٠٠٩، إلا أن عدداً من المشروعات في إطار الحزمة كان قد بدأ تنفيذها بالفعل في سبتمبر ٢٠٠٨ بتمويل من بند الطوارىء في الميزانية. وكان الهدف من الحزمة مزدوجاً: أولاً تحفيز الطلب المحلي ومنع حدوث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي، وثانياً، الإسراع فى تنفيذ مشروعات البنية التحتية الضرورية والتي لها قيمة اجتماعية عالية مثل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والطرق. وهناك حزمة تحفيز ثانية كانت محل دراسة في نوفمبر ٢٠٠٩.[١٢]

وتشير السلطات إلى انه برغم عدم إدراج بند الإنفاق الإضافي الخاص بحزمة التحفيز في الميزانية الأصلية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلا أنه لم يكن من المتوقع أن يختلف عجز الموازنة الإجمالي كثيراً عن النسبة المستهدفة من الناتج المحلي الإجمالي وهى ٦,٩ ٪ بسبب المدخرات المتوقعة في بعض بنود الإنفاق و(الأجور بصفة خاصة) بالإضافة إلى تحسن الإيرادات بما في ذلك عائدات الضرائب والتي جاءت أعلى مما تضمنته الميزانية.[١٣]

١٢ - وزارة المالية ،بيان صحفي ، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩.
١٣ - وزارة المالية، (٢٠٠٩أ).

الجدول ٥: تحليل حزمة التحفيز المالي، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (مليون جنيه)

	٢٠٠٨/٢٠٠٩
إجمالي قيمة الحزمة	١٥,٥٣٢
الانفاق الاستثماري	١٠,٨٣٢
١- الميزانية العامة	١٠,٢٣٢
مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى	٧,٠٣٠
بناء الطرق والكبارى	١,٠٠٠
مشروعات التنمية المحلية في مختلف المحافظات	١,٠٠٠
بناء مراكز الرعاية الصحية الأساسية	٤٠٠
بناء المدارس	١٥٠
أخرى	٦٥٢
٢- الهيئات الاقتصادية	٦٠٠
تحسين كفاءة السكك الحديدية	٤٠٠
تنفيذ مشروعات البنية التحتية لتنمية ميناء شرق بورسعيد	٥٠
تحسين طاقة موانىء البحر الأحمر	١٥٠
الانفاق الجاري (التحويلات/الدعم)	٢,٧٠٠
زيادة تنافسية الصادرات المصرية	٢,١٠٠
دعم المناطق الصناعية في الدلتا	٤٠٠
دعم المناطق اللوجستية للتجارة الداخلية	٢٠٠
تخفيضات في الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات	٢,٠٠٠
تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المدخلات الصناعية والسلع الرأسمالية	١,٥٠٠
إيقاف مؤقت لضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية	٥٠٠

المصدر: وزارة المالية.

وقد تم تبني عدة اجراءات في اطار حزمة التحفيز المالي لتخفيف أثر الأزمة على القطاعات الأكثر تضرراً وبصفة رئيسية قطاعي المنسوجات والملابس الجاهزة، والسياحة (الجدول ٦).

الجدول ٦: إجراءات السياسات المستهدفة لحزمة التحفيز المالي

التجارة • خفض التعريفات الجمركية على سلع رأسمالية وبعض مكونات الإنتاج التي ليس لها بدائل محلية • زيادة التمويل الموجه لبرامج التصدير بنسبة ٥٠٪ • تخفيض رسوم الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة بنسبة ٥٠٪، ومضاعفة عدد الشركات المشاركة
السياحة • إعادة جدولة الديون غير المسددة، وتسهيل الإقراض للمشروعات في قطاع السياحة • تكثيف الحملات التسويقية المشتركة مع شركات السياحة الدولية • تركيز الجهود التسويقية نحو الاقتصادات الناشئة ذات الإمكانات العالية • دعم برامج رحلات الطيران العارض flights charter • تعزيز جهود ادخال شركات الطيران منخفضة التكلفة للسوق المصرية
الصناعة التحويلية • إيقاف ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية لمدة عام واحد بدءاً من يناير ٢٠٠٩ • تأجيل سداد ٧٥ ٪ من أقساط الأراضي الصناعية المستحقة للحكومة لمدة عام واحد • تثبيت أسعار الغاز الطبيعي والطاقة لجميع المصانع العاملة حتى نهاية عام ٢٠٠٩ وإعادة جدولة رسوم توصيل الطاقة على ثلاث سنوات • تعزيز الخدمات التي يقدمها مركز التدريب الصناعي ومراكز التكنولوجيا الصناعية ومركز تحديث الصناعة وذلك بتخفيض المساهمات من جانب الشركات المنتفعة إلى ٥٠٪ من أجل تحسين الخدمة لـ ١١٥٠٠ شركة يعمل بها نحو مليون عامل مؤمن عليهم • زيادة الدعم للخدمات المقدمة من المراكز التكنولوجية لمختلف الصناعات • الغاء المركزية في عملية اصدار التراخيص الصناعية وتراخيص التشغيل ونقلها إلى مجالس إدارات المناطق الصناعية في كل محافظة وتبسيط الإجراءات المطلوبة لتجديد الترخيص الصناعي • توفير الموافقات المطلوبة في يوم واحد لجميع المشروعات الجديدة غير كثيفة الاستخدام للطاقة

المصدر: وزارة المالية (٢٠٠٩أ).

وبالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك المركزي المصري إجراءات تحفيز نقدية مثل تخفيض أسعار الفائدة على الايداع والإقراض لليلة واحدة خمس مرات خلال الفترة من فبراير إلى يوليو ٢٠٠٩ إلى ١٠٪ و٨,٥٪على التوالى. ولتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، قام بتيسير متطلبات الاحتياطي بحساب القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كجزء من متطلبات الاحتياطي للبنوك التجارية وذلك بغية تسهيل حصول تلك المشروعات على التمويل.

ويمكن مناقشة مدى كفاية حزمة التحفيز من حيث ١) تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، و٢) استدامتها. حيث تعد الحزمة والتى تمثل ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي – متحفظة ومحدودة ولكن يمكنها من خلال زيادة الطلب المحلي أن تحول دون هبوط النمو في الناتج المحلي

الإجمالي بصورة أكبر وتحقيق الاستدامة في مستويات التشغيل في الأجل القصير.[١٤] وبالنسبة لاستدامة حزمة التحفيز، فإن حجم الحزمة راعى ارتفاع نسبة الدين العام لمصر والتي تمثل نحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتضمنت الحزمة مشروعات كانت قائمة بالفعل. وفي حين أوقفت الحزمة الهبوط الأخير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٨٠٪ في عام ٢٠٠٥، فإن النتيجة المرجحة لها هى زيادة نسبة الدين بنحو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠.

٣ – أنماط التجارة

٣ – ١ إطار عمل سياسة التجارة

استفادت الصادرات المصرية من النفاذ – وفقاً لأسلوب المعاملة التفضيلية – لأسواق العديد من البلدان الأخرى التي أبرمت مصر معها اتفاقيات للتجارة الحرة، وللولايات المتحدة الأمريكية في اطار اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز). وبما أن مصر عضو في منظمة التجارة العالمية فإن صادراتها من المنسوجات والاقمشة الجاهزة تخضع للتعريفة والرسوم المحددة وفقاً لوضع الدولة الأولى بالرعاية أو نظام الأفضليات المعمم في كافة البلدان الأخرى. وقد أبرمت مصر اتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٤) والبلدان أعضاء منظمة الافتا (منظمة التجارة الأوربية الحرة) (٢٠٠٤) بالإضافة إلى تركيا والبلدان العربية الأخرى. كما أنها عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفى السوق المشتركة لبلدان شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا). وتمثل التعريفة الأداة الرئيسية للسياسة التجارية للحكومة في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، وذلك على الرغم من تبني تدابير الحماية ومكافحة الإغراق في بعض الأحيان.

وبروتوكول الكويز – الذى وقعت عليه الحكومة المصرية في ديسمبر ٢٠٠٥ كإجراء مقابل لإلغاء اتفاقية الألياف المتعددة – هو اتفاقية ثلاثية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وإسرائيل. أما المناطق الصناعية المؤهلة فهي بعض المناطق الجغرافية داخل مصر التي تقدم مزايا معينة للمصدرين، فتستفيد الشركات الواقعة في المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) من القدرة على النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية بدون أن تخضع لرسوم التعريفة، وذلك بمقتضى شروط معينة.[١٥] حيث يجب تصنيع ٣٥٪ من المنتج في إحدى مناطق الكويز داخل مصر على أن يضم ١٠,٥٪ من القيمة الإجمالية للمنتج مدخلات

١٤ - في تقييم التأثير قصير الأجل لحزمة التحفيز الاقتصادي على التشغيل، وجد عبد الفتاح مرسي والمسلمي (٢٠٠٩) أن الحزمة خلقت «مابين ٦٦١,٤٢٠و ٧٢٩,٦٥٠ وظيفة خالية جديدة».

١٥ - وفيما عدا ذلك، تتراوح التعريفة الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في الولايات المتحدة الأمريكية على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة بين ١٦٪ و٣٦٪.

إسرائيلية. وبلغ عدد الشركات التي تمت الموافقة عليها في هذا البرنامج ٧٤٠ شركة في مايو ٢٠٠٩ منها ٥٩١ شركة في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة. وتقع أغلب الشركات في القاهرة الكبرى والإسكندرية.

أما الواردات من البلدان التي لم تبرم معها مصر اتفاقية للتجارة الحرة (مثل الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا) فتخضع لرسوم التعريفة وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وقد تم البدء في تطبيق هذا النظام والذي يتضمن تخفيضات كبيرة في التعريفة الجمركية في سبتمبر ٢٠٠٤ بموجب القرار الجمهوري ٢٠٠٤/٣٠٠ ولم يتم تغييرها سوى بصورة طفيفة منذ ذلك الحين.[١٦] غير أن التعريفة المطبقة في مصر بموجب نظام الدولة الأولى بالرعاية بنسبة ٢٠٪ في المتوسط تعد مرتفعة مقارنة بالمستوى العالمي. وتضم ١٢ مستوى ٠٪ و٢٪ و٥٪و ١٢٪ و٢٢٪ و٣٢٪ و٤٠٪ و١٣٥٪ و٦٠٠٪ و١٢٠٠٪ و١٨٠٠٪ و٣٠٠٠٪ بالإضافة إلى ١١ فئة تخضع لتعريفات حسب قيمتها. و ٩٩ ٪ تقريباً من خطوط التعريفة في مصر مطابقة لشروط منظمة التجارة العالمية. وتعد التعريفة الجمركية على المنتجات غير الزراعية وفق نظام الدولة الأولى بالرعاية (حسب تعريف منظمة التجارة العالمية) منخفضة بصفة عامة بمتوسط قدره ١٢,٨٪ في حين أن التعريفة على المنتجات الزراعية مرتفعة بمتوسط ٦٦,٤ ٪. ويتحدد المتوسط الأعلى للسلع الزراعية أساساً بمتوسط يتجاوز ١٠٠٠٪ على المشروبات والكحوليات.

وبالإضافة إلى ارتفاع متوسط التعريفات الجمركية، من الملاحظ أن نظام التعريفة في مصر معقد ويتضمن اعفاءات وتخفيضات وامتيازات كثيرة،[١٧] فالواردات اللازمة لإقامة المناطق الحرة ونظام الدروباك والمواد الأولية للتصنيع تتمتع بإعفاء جمركي، كما تتمتع الواردات في ظل برنامج الاستثمار للصناديق العربية والأجنبية بتفضيلات تعريفية، وكذلك المدخلات إلى المناطق الحرة من جانب الشركات ذات المسئولية المحدودة والمساهمة التي تخضع لقانون الشركات (القانون ١٩٨١/١٥٩)، وصناعات التجميع، والمشروبات الكحولية للفنادق والمنشآت السياحية. وهكذا فإن تعدد النظم الفردية واتساع نطاقها إلى جانب إمكانية اتخاذ قرارات تقديرية يقوض بوضوح شفافية نظام التعريفة. وفضلاً عن تعقد هيكل التعريفة، أعرب المستوردون عن قلقهم بشأن كفاءة مصلحة الجمارك وغيرها من الأجهزة العاملة على الحدود.[١٨]

١٦ - تم ادخال تعديلات اضافية على هيكل التعريفة بموجب القرارات الجمهورية: ٢٠٠٧/٣٩ (تبسيط هيكل التعريفة وتبني تصنيف النظام المنسق ٢٠٠٧) و٢٠٠٨/١٠٣ (تخفيض التعريفة على الأسمنت وعدة منتجات غذائية ووسيطة) و ٢٠٠٩/٥١ (تخفيض التعريفة على المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية كجزء من حزمة التحفيز الاقتصادي).

١٧ - منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٥) WTO.

١٨ - المنتدى الاقتصادي العالمي (2009) World Economic Forum.

الجدول ٧: تحليل موجز للتعريفة في نظام الدولة الأولى بالرعاية، ٢٠٠٩

	عدد الفئات[a]	الأسعار المطبقة في عام ٢٠٠٩				
		عدد الفئات المستخدمة	متوسط التعريفة البسيط (٪)	نطاق التعريفة (٪)	الانحراف المعياري (٪)	معامل التغير cv
الإجمالي	٥,٦٨٧	٥,٦٧٦	٢٠,٠	٠-٣,٠٠٠	١٤٨,٣	٧,٤
وفقاً لتعريف منظمة التجارة العالمية						
الزراعة	٧٦٩	٧٥٨	٦٦,٤	٠-٣,٠٠٠	٣٨٦,٦	٥,٨
الماشية الحية ومنتجاتها	٩٧	٩٧	١٨,٤	٥-٣٢	١٣,٠	٠,٧
منتجات الألبان	٣٦	٣٦	١١,٥	٢-٣٢	٩,١	٠,٨
البن والشاى والكاكاو والسكر ..الخ	١٤٦	١٤٦	٣٥,٤	٢-٣,٠٠٠	٢٤٧,٣	٧,٠
الزهور المقطوفة والنباتات	٣٤	٣٤	٤,٠	٢-٣٢	٧,١	١,٨
الفواكه والخضروات	١٥٨	١٥٨	١٥,٩	٢-٤٠	١٢,٨	٠,٨
الحبوب	١٦	١٦	٣,٣	٢-٥	١,٥	٠,٥
البذور الزيتية والشحوم والزيوت ومنتجاتها	٩٩	٩٩	٦,٤	٠-٣٢	٥,٨	٠,٩
المشروبات والكحوليات	٣٨	٣٨	١,٠٢٨,٨	١٢-٣,٠٠٠	١,٣٤٦,٤	١,٣
التبغ	١٢	١	٢٢,٠	٢٢	٠,٠	٠,٠
منتجات زراعية أخرى	١٣٣	١٣٣	٤,١	٠-٣٢	٤,٥	١,١
منتجات غير زراعية (باستثناء البترول)	٤,٩١١	٤,٩١١	١٢,٨	٠-٣,٠٠٠	٤٤,٥	٣,٥
السمك والمنتجات السمكية	١١٦	١١٦	٨,٥	٢-٣٢	٩,٠	١,١
المنتجات المعدنية والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة	٣٤٦	٣٤٦	٩,٧	٠-٤٠	٩,٠	٠,٩
المعادن	٦٣٩	٦٣٩	٩,٨	٠-٤٠	٨,٨	٠,٩
الكيماويات ومواد التصوير	٩٢٠	٩٢٠	٩,٥	٠-٣,٠٠٠	٩٩,١	١٠,٥
الجلود والمطاط والأحذية وأدوات السفر	١٨٢	١٨٢	١٣,٩	٠-٣٢	١١,٤	٠,٨
الخشب ولب الورق والورق والأثاث	٢٦٢	٢٦٢	١٣,٥	٠-٤٠	١٠,٩	٠,٨
المنسوجات والملابس	٨٨٧	٨٨٧	٢٤,٤	٠-٤٠	١٢,١	٠,٥
معدات النقل	١٦٥	١٦٥	١٦,٣	٠-١٣٥	٢٥,٩	١,٦
الآلات غير الكهربائية	٥٩١	٥٩١	٦,٢	٠-٤٠	٨,٥	١,٤
الآلات الكهربائية	٣١٤	٣١٤	٩,٢	٠-٤٠	١٢,٣	١,٣
مواد غير زراعية	٤٨٩	٤٨٩	١٤,٠	٠-٤٠	١٢,٨	٠,٩
وفقاً لقطاع التصنيف الصناعي الدولي الموحد						
الزراعة والصيد والغابات وصيد السمك	٢٩٧	٢٩٤	٥,٨	٠-٤٠	٦,٩	١,٢
التعدين والمحاجر	١٠٣	١٠٣	٣,٠	٠-٢٢	٣,٢	١,١
الصناعة التحويلية	٥,٢٨٦	٥,٢٧٨	٢١,١	٠-٣,٠٠٠	١٥٣,٧	٧,٣
وفقاً لمرحلة التصنيع						
المواد الخام	٦٤٠	٦٣٧	٤,٨	٠-٤٠	٦,٢	١,٣
المنتجات نصف المصنعة	١,٨٠١	١,٨٠١	١٠,٦	٠-٣,٠٠٠	٧٠,٩	٦,٧
المنتجات تامة التصنيع	٣,٢٤٦	٣,٢٣٨	٢٨,٢	٠-٣,٠٠٠	١٨٨,٦	٦,٧

[a] شامل العدد الإجمالي لخطوط التعريفة. وتستند أسعار التعريفة على تكرار أدنى (عدد الفئات) نظرا لأن هناك ١١ فئة للتعريفة لها رسوم محددة وليس هناك تقدير لمكافىء التعريفة حسب القيمة.

ملاحظة :cv = معامل التغير

المصدر: منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٥)، وحسابات الباحث.

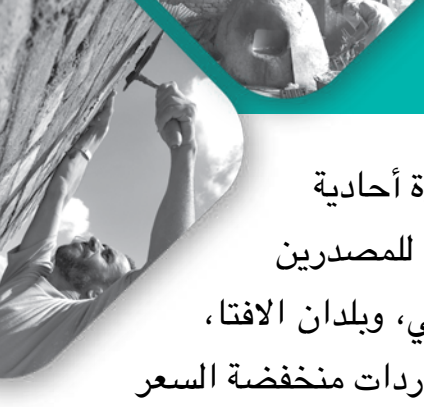

لقد أدت شبكة اتفاقيات التجارة الجديدة بالإضافة إلى تخفيضات التعريفة بصورة أحادية الجانب في عام ٢٠٠٥ إلى تحرير التجارة في مصر إلى حد كبير، مما أتاح للمصدرين المصريين النفاذ بصورة أفضل إلى أسواق تصديرية مهمة مثل الاتحاد الأوروبي، وبلدان الافتا، والولايات المتحدة الأمريكية، كما فتح في ذات الوقت أبواب الاقتصاد المصري لواردات منخفضة السعر من المدخلات والسلع الوسيطة مما عزز من تنافسية الشركات التصديرية المصرية. وكان تحرير التجارة أحد ركائز الإصلاحات في عام ٢٠٠٤ ومن المتوقع أن يصبح أحد الدوافع الرئيسية للتوسع التجارى المصري ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة.

٣-٢ تطور التدفقات التجارية

قبل الأزمة

لعبت التجارة الخارجية دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد المصري نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التى بدأت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين واستؤنفت في عام ٢٠٠٤. وحققت التجارة معدلات نمو غير مسبوقة خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ مدفوعة في ذلك بسياسة مصر لتحرير التجارة بصورة أحادية الجانب وعلى المستوى الإقليمي؛ حيث تضاعفت الصادرات السلعية بأكثر من ثلاث مرات، والواردات السلعية بأكثر من أربع مرات (الجدول ٨) بنسبة٦٢٪، و٩٦٪ على التوالي، وأصبحت معدلات النمو مرتفعة بصورة ملموسة في عام ٢٠٠٨ السابق للأزمة. كما زاد معدل الانفتاح في مصر بصورة كبيرة من ٢٣,٢٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٨,٦٪ في عام ٢٠٠٨.

الجدول ٨: الصادرات والواردات المصرية، ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصادرات	٧,٦٧٦	١٠,٦٥٢	١٣,٧٢٠	١٦,١٨١	٢٦,٢٠٤
الواردات	١٢,٨٣٣	١٩,٨١٥	٢٠,٦١٤	٢٧,٠٦٣	٥٢,٩١٦
الميزان التجاري	-٥,١٥٧	-٩,١٦٣	-٦,٨٩٤	-١٠,٨٨٢	-٢٦,٧١٢
نسبة الانفتاح(٪)	٢٣,٢	٣١,١	٣٠,٦	٣١,٩	٤٨,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وبالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو في الصادرات، نجحت مصر أيضاً في تنويع صادراتها بعيداً عن السلع التقليدية مثل البترول والقطن إلى محركات نمو جديدة. ويبين الجدول ٩ وضع الصادرات السلعية فرادى قبل الأزمة. حيث شهدت كافة مجموعات السلع الرئيسية معدلات نمو قوية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، وتضاعفت الصادرات البترولية ثلاث مرات تقريباً، والصادرات من السلع غير

البترولية بأكثر من أربع مرات. كما ارتفع النمو في الصادرات من السلع تامة الصنع بصورة كبيرة في عام ٢٠٠٨ من ٣ مليار دولار أمريكي إلى ما يقرب من ١١,٨ مليار دولار، وهذا النمو تحديداً في الصادرات غير البترولية هو الذى أسهم في زيادة النمو والتشغيل. إلا أن القطن، والذى كان في فترة ما أحد المنتجات التصديرية الشهيرة والأساس التقليدي لصناعة المنسوجات المحلية، فقد أهميته المطلقة والنسبية.

الجدول ٩: الصادرات وفق المجموعة السلعية، ٢٠٠٤–٢٠٠٨ (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إجمالي الصادرات	٧,٦٧٦	١٠,٦٥٢	١٣,٧٢٠	١٦,١٨١	٢٦,٢٠٤
الصادرات البترولية	٣,٠٩٤	٥,٢٢٦	٧,٤٠٣	٧,٩٤٦	٨,٩٩٢
البترول الخام	٤٠٣	٥١٥	٨٨٤	١,٠٥٤	٢,٢٠٠
أخرى	٢,٦٩٢	٤,٧١١	٦,٥١٩	٦,٨٩٢	٦,٧٩٢
الصادرات غير البترولية	٤,١٢٧	٤,٢٣٧	٤,٧١٣	٥,٥٩١	١٧,٢١١
القطن الخام	٤٨٢	١٧٩	١٣٢	١٥٣	١٩٢
المواد الخام	٤٩٤	٥٢٥	٥٣٤	٧٤٢	٢,٠١٦
السلع نصف المصنعة	١,٠٦١	١,٢٥٤	١,٤١٥	١,٦٨٨	٣,٢١٦
السلع تامة الصنع	٢,٠٩٠	٢,٢٧٨	٢,٦٣١	٣,٠٠٨	١١,٧٨٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أثناء الأزمة ومابعدها

تشير البيانات الخاصة بالتجارة عن الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩ إلى أن التجارة كانت قناة النقل الأولى للأزمة إلى مصر؛ حيث هبطت الصادرات بنسبة تتجاوز ٢٥٪ في حين انخفضت الواردات بأكثر من ١٧٪ (الجدول ١٠). إلا أن هناك تأثير جانبي إيجابي لهذا الهبوط وهو أنه حد من الطلب على الواردات مما ساعد على تخفيض عجز التجارة.

الجدول ١٠: الصادرات والواردات المصرية، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٨[a]	٢٠٠٩[a]
الصادرات	١١,٨٣١	٨,٨٤٩
الواردات	٢٠,٩٢٨	١٧,٢٩٢
الميزان التجاري	٩,٠٩٧–	٨,٤٤٣–

[a] يناير– مايو

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

تفاوتت درجة تأثر الصادرات والأماكن المتجهة إليها، ويتضح تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري بصفة خاصة عند مقارنة أرقام الصادرات من مجموعات السلع فرادى خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨ بنظيرتها في عام ٢٠٠٩. فباستثناء المواد الخام، تراجعت كافة الصادرات بشدة، وخاصة الصادرات من المنتجات غير البترولية والسلع تامة الصنع على الأخص (-٢٦,٦٪) والتي تشمل السلع كثيفة التشغيل (الجدول ١١). وللأسف، البيانات السنوية الخاصة بالتجارة المتاحة هي من جانب الشركاء التجاريين فقط (الجدول ١٢) وهو ما حال قبل نشر بيانات ٢٠٠٩ دون تحليل تأثير الأزمة على تدفقات التجارة من جانب الشركاء التجاريين.

الجدول ١١: الصادرات وفق المجموعة السلعية، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٨[a]	٢٠٠٩[a]	نسبة التغير (٪) ٢٠٠٨/٢٠٠٩
إجمالي الصادرات	١١,٨٣١	٨,٨٤٩	-٢٥,٢
الصادرات البترولية	٣,٩٤٢	٢,٣٦٩	-٤٠,٩
البترول الخام	٩٢٧	٤٦٠	-٥٠,٤
أخرى	٣,٠١٥	١,٩٠٩	-٣٦,٧
الصادرات غير البترولية	٧,٨٩٠	٦,٤٨٠	-١٧,٩
القطن الخام	١٥١	١٦	-٨٩,٤
المواد الخام	١,٠١٠	١,٢٢٦	٢١,٤
السلع نصف المصنعة	١,٤٤٢	١,٣٥٨	-٥,٨
السلع تامة الصنع	٥,٢٨٧	٣,٨٨١	-٢٦,٦

[a] يناير- مايو

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

الجدول ١٢: الصادرات وفق المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٤-٢٠٠٩ (مليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إجمالي الصادرات	٧,٦٧٦	١٠,٦٥٢	١٣,٧٢٠	١٦,١٨١
الاتحاد الأوروبي (٢٥)	٢,٧٠٠	٣,٥٨٩	٤,٦٠٣	٤,٧٠٣
آسيا بدون البلدان العربية	١,١١٢	١,٣٥٠	٢,١٨٥	٣,٢٥٢
البلدان العربية	١,٣٩٥	٢,٠٠٩	٢,٢١٢	٢,٤٧٩
أمريكا الشمالية	٦٣٩	٩٨٩	١,٢٢٥	١,١٣٥
إفريقيا بدون البلدان العربية	١٥٩	٢١٢	١٤٤	٢٥٣
أوروبا بدون الاتحاد الأوروبي(٢٥)	٣٢٥	٤٧٤	٤٦٥	٥٨١
أمريكا الجنوبية	٣٥	٣٠	٥١	٣٧
أخرى	١,٣١٠	٢,٠٠٠	٢,٨٣٤	٣,٧٤٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٤ – اتجاهات التشغيل

٤ – ١ إطار عمل سياسة التشغيل

ينظم قانون العمل لسنة ٢٠٠٣ العلاقة بين صاحب العمل والعامل في القطاع الخاص الرسمي، ويمثل الأداة القانونية الرئيسية فيما يتعلق بالتشغيل وسياسات سوق العمل في مصر.[١٩] وخلافاً لقانون العمل السابق، يمنح القانون الحالي أصحاب الأعمال مزيداً من المرونة، وخاصة فيما يتعلق بإنهاء التعاقد لأسباب القوة القاهرة أو الظروف الاقتصادية السلبية (مثل الأزمة الراهنة). إلا أن القانون يجيز للعاملين الذين تُنهى تعاقداتهم لأسباب اقتصادية تقاضي مبلغ يعادل الأجر الإجمالي لشهر واحد عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من الخدمة وشهر ونصف الشهر عن كل سنة بعدها. كما يتضمن القانون مرونة أكبر في تحديد عدد ساعات العمل، ويجيز عقود العمل محددة المدة والتشغيل على سبيل الاختبار لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر. كما أجاز الإضراب السلمي عن طريق النقابات دفاعاً عن مصالح العاملين المهنية والاقتصادية أو الاجتماعية. لكن لم يتسن بعد تقييم أثر هذا القانون على خلق الوظائف.

وعلى الرغم من أن قانون العمل الجديد قد سهل فصل العمال، إلا أن تكلفة فصل العمالة مازالت مرتفعة

١٩ - حتى ديسمبر ٢٠٠٩، لم يتم نشر القانون على الموقع الالكتروني لوزارة القوة العاملة والهجرة، بينما تم إصدار ٤٦ قرار بموجب القانون في عام ٢٠٠٣.

بما يعادل أجر ١٣٢ أسبوع عمل في المتوسط.[٢٠] لذلك لا يوجد لدى مؤسسات الأعمال حافزاً قوياً لتشغيل عمال بدوام كامل.[٢١] وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن مصر جاءت في المركز الأخير من بين ١٣٤ دولة في تقرير عالمي حديث لقياس كفاءة سوق العمل.[٢٢]

وتحدد الحكومة الحد الأدنى للأجور من خلال المجلس الأعلى للأجور.[٢٣] حيث بلغ الحد الأدنى للأجر الشهري ٢٠٣ جنيها فى أكتوبر ٢٠٠٩ في القطاع العام، ولايوجد حتى الآن حد أدنى للأجور في القطاع الخاص. وفى هذا السياق، من الملاحظ أن المنشآت الخاصة في مصر تتجاهل عادة في الممارسات العملية الحد الأدنى للأجور وشروط التأمينات الاجتماعية.[٢٤]

واتخذت الحكومة عدداً من التدابير المختلفة في مجال سياسات سوق العمل مثل تنفيذ برامج الأشغال العامة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة نظام معلومات لسوق العمل وحوافز للتدريب المهني، وذلك بغية زيادة مستويات التشغيل.[٢٥]

كما طالب ممثلو العمال بتأسيس صندوق لمكافحة البطالة بتمويل من الحكومة.[٢٦] ولكن من المتوقع أن يواجه هذا الصندوق مشكلة التباين الشديد في المعلومات عند تحديد العاملين الذين تأثروا بالفعل بالأزمة. وحتى اكتوبر ٢٠٠٩ لم تكن الحكومة قد فكرت بعد في إنشاء هذا الصندوق.

٤ – ٢ سوق العمل في مصر وتطور وضعه أثناء الأزمة

تتوافر البيانات الخاصة بسوق العمل في مصر عن طريق: (١) إحصاء شامل يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل عشر سنوات، و(٢) مسح ربع سنوي لقوة العمل بالعينة يغطي نحو ٢٠٠٠٠ أسرة. وقد أُجرى المسح الأخير في عام ٢٠٠٦ وقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنشر نتائجه في عام ٢٠٠٨. ويتضمن الجدول (١٣) البيانات الرئيسية الخاصة بسوق العمل في مصر.

٢٠ - البنك الدولي World Bank (2009b).
٢١ - المجلس الوطني المصري للتنافسية (٢٠٠٩).
٢٢ - المجلس الوطني المصري للتنافسية (٢٠٠٩). ويتكون في الدراسة مؤشر "كفاءة سوق العمل" من عشرة مؤشرات فرعية مجمعة تحت مكونين هما مرونة سوق العمل واستخدام الموهبة
٢٣ - تأسس المجلس الذى يضم ممثلى الحكومة وجمعيات الأعمال والنقابات في اكتوبر ٢٠٠٣ .والهدف الرئيسي منه هو تحديد حد أدنى للأجور على المستوى الوطني ضوء تكاليف المعيشة وتتم مراجعة الحد الادنى للأجر كل ثلاث سنوات.
٢٤ - المغربل(٢٠٠٧)، ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) ILO.
٢٥ - وزارة القوة العاملة والهجرة، ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) ILO.
٢٦ - دار الخدمات النقابية والعمالية (٢٠٠٩).

الجدول ١٣: التشغيل وسوق العمل في مصر

١- المنظور الديموجرافى	
السكان	٧٧ مليون
متوسط النمو السنوي للسكان(١٩٩٦-٢٠٠٦)	٢٪
نصيب السكان في سن العمل (١٥-٦٤)	٦٤,٥٪ (١٩٩٥:٥٧٪)
٢- قوة العمل	
قوة العمل	٢٢ مليون
متوسط النمو في قوة العمل سنوياً(١٩٩٦-٠٦)	٢,٧٪
معدل مشاركة قوة العمل (٢٠٠٥)	٣١٪
٣- التشغيل والبطالة	
التشغيل (١٥-٦٤ سنة)	١٩,٩ مليون (منها نحو ٢١ ٪ تشغيل غير رسمى)
توزيع التشغيل على المستوى القطاعى	٢٦٪ الزراعة، ١١,٨٪ الصناعة التحويلية، و٩,٤٪ التشييد والبناء، و١٢,٦٪ التجزئة، و ٤٠,٢٪ خدمات أخرى.
توزيع التشغيل وفقاً لنوع الملكية	٧٢,٥٪ القطاع الخاص، و٢٧,٢٪ الحكومة والقطاع العام
معدل البطالة	٩,٧٢٪
معدل البطالة وفقاً للنوع الاجتماعي	٧,٦٪ بين الذكور، و١٩,٢٪ بين الإناث
نصيب الشباب (١٥-٢٩ سنة) بين العاطلين	٩٢٪
نسبة تشغيل الفئات الضعيفة إلى إجمالي التشغيل	٢٤,٨٪ (٢٠,٤٪ و٤٣,٥٪) بين الإناث
نصيب العمالة الفقيرة في إجمالي التشغيل (٢ دولار يومياً)	٢٦,٣٪

a البيانات خاصة بعام ٢٠٠٦، مالم يذكر خلاف ذلك وهو تاريخ التعداد الاخير..

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٨)، بيانات التعداد، ومؤشرات منظمة العمل الدولية الرئيسية لسوق العمل.

قبل الأزمة

كان سوق العمل في مصر يواجه عدداً من التحديات التى كانت قائمة لفترة من الزمن حتى قبل الأزمة.

١) قوة عمل تتزايد سريعاً

يتسم سوق العمل في مصر بزيادة سنوية قوية في قوة العمل بسبب ارتفاع معدل نمو السكان بصفة أساسية مما يخلق تحدياً يتمثل في إدماج نحو ٧٠٠ ألف وافد جديد كل عام في سوق العمل. وبينما لا تشكل قوة العمل المتنامية في حد ذاتها تهديداً لسوق العمل لأنها تشير في الوقت ذاته إلى زيادة فرص

النمو، إلا أن ضعف ادماج هذه القوة الكامنة كما هو الحال في مصر يقصي عدداً ضخماً من السكان عن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

٢) ضعف مشاركة المرأة

تعد معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل في مصر من بين أقل المعدلات في العالم. فوفقاً لأحدث التقديرات، نسبة الإناث في سن العمل اللاتي يشاركن في سوق العمل تبلغ أقل من ٢٠٪.[٢٧] وتدور نسبة مشاركة الشابات (١٥-٢٤ عاماً) في سوق العمل حول ١٣٪ فقط أي أن ٨٧٪ من الإناث في هذه الفئة العمرية عاطلات (لايعملن ولايبحثن حتى عن عمل)، وهو ما يعد إهداراً لقوة كامنة خاصة وأن عدد الشابات المتعلمات وصل إلى نسبة كبيرة بدرجة غير مسبوقة.

٣) التشغيل المفرط في القطاع العام

وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٦، يعمل نحو ٢٧٪ تقريباً من المشتغلين في الحكومة والقطاع العام. ورغم إلغاء الحكومة المصرية برنامج التشغيل المضمون في التسعينيات من القرن العشرين، إلا أن وظائف القطاع العام مازالت تجذب نسبة كبيرة من حديثي التخرج، وهو ما يمكن تفسيره بضعف روح العمل الحر، والمفاهيم الخاطئة بشأن وظائف معينة، وانعدام الثقة بصفة عامة في ممارسات القطاع الخاص. كما أن وظائف القطاع العام توفر حماية عالية فيما يتعلق بإنهاء التعاقدات والتأمينات الاجتماعية وظروف العمل المريحة.[٢٨]

٤) اقتصاد غير رسمي كبير

هناك عدد كبير من الوظائف في مصر في الاقتصاد غير الرسمي والذى يخلق نسبة كبيرة من الوظائف الجديدة. ويحول كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي وطاقته الاستيعابية دون تصاعد معدلات البطالة أكثر. ووفقاً لتعداد عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة المشتغلين في القطاع غير الرسمى ٢١٪.

٥) ضعف الإنتاجية ومستويات الأجور

تشمل مشكلات الإنتاجية في مصر على الأخص ارتفاع معدل دوران العمل، ونقص المهارات، وارتفاع نسبة الغياب عن العمل،[٢٩] وهي خصائص من الأحرى أن يتسم بها بلد يعاني من «نقص العمالة» حيث يكون من المتوقع وجود ضغوط متزايدة على الأجور. وفضلاً عن ذلك، تبدو العلاقة بين الأجر والإنتاجية

---

٢٧ - منظمة العمل الدولية ILO (2009c) .

٢٨ - المغرب (٢٠٠٧)، على سبيل المثال.

٢٩ - الغرفة التجارية الأمريكية American Chamber of Commerce (2009) . وفيما يتعلق بالأسباب الأساسية لهذه العوامل تشير الدراسة إلى تفكير الكفاف وتفضيل العمل كموظف لدى الحكومة.

ضعيفة في مصر بصفة خاصة. كما أن إجراءات توفيق الوظائف تحول دون أن يشغل الوظائف الشاغرة من هم أكثر تأهيلاً لها. حيث يتردد أن المناصب العليا يشغلها عادة الأصدقاء أو الأقارب دون أي اعتبار للكفاءة.[٣٠] وقد انعكست كل هذه الخصائص في صورة ضعف الإنتاجية خلال العقد الأخير.

٦) ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الإناث والشباب

نجح النمو الاقتصادي المرتفع في استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل خلال السنوات الأولى للنمو الاقتصادي القوي (٢٠٠١ – ٢٠٠٥)، ولكنه أخفق في ترجمة ذلك إلى تناقص معدلات البطالة، غير أن معدلات النمو الأقوى التي شهدتها السنوات التالية ساعدت على خفض البطالة من أكثر من ١١,٢٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٨ (الجدول ١٤). وانخفضت معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها في يونيو ٢٠٠٨ بنسبة ٨,٤٪ قبل أن يتأثر الاقتصاد المصرى بالأزمة العالمية (الجدول ١٥).

٧) سوق عمل غير مرن بوجه عام

على الرغم من أن قانون العمل الذي تم إقراره في عام ٢٠٠٣ تضمن بعض المرونة، إلا أنه مازالت هناك عوامل قوية غير محفزة تمنع مؤسسات الأعمال من تشغيل عمال بدوام كامل وهو مايرجع أساساً إلى ارتفاع تكلفة فصل العمالة والتي تعادل أجر ١٣٢ أسبوع عمل في المتوسط.[٣١]

٨) عدم التوافق بين العرض والطلب

برغم التحسن الأخير الذي شهدته المؤشرات الكمية للتعليم في مصر (زيادة معدلات القيد على كافة المستويات)، إلا أن الجودة الإجمالية للتعليم مازالت غير كافية، كما لا توجد صلة بين نظام التعليم وسوق العمل. وتفتقد قطاعات الصناعة التحويلية والسياحة والتشييد العمال ذوي المهارات المناسبة. كما أن عدم التوافق بصورة كبيرة بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب المهني من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى يؤدي إلى أزمات اقتصادية خطيرة. ويشير هذا التباين إلى عدد الوظائف المتاحة (الكم) والمهارات المطلوبة (الجودة).[٣٢] ومن المشاهد، بصفة عامة أن غالبية الشركات لا توفر لموظفيها أى تدريب هيكلي ،باستثناء قدر محدود من التدريب أثناء العمل على مهارات الإنتاج الأساسية. بينما يخصص عدد قليل من الشركات المحلية الكبيرة والمؤسسات متعددة الجنسيات بعض الموارد للتدريب ويستخدم أساليب تدريب أكثر تنوعاً بخلاف التدريب التقليدى في موقع العمل.

٣٠ - المجلس الوطني المصري للتنافسية (٢٠٠٩).
٣١ - المجلس الوطني المصري للتنافسية(٢٠٠٩) .
٣٢ - وزارة القوى العاملة والهجرة ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) ILO.

٩) المصاعب التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تستوعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من إجمالى التشغيل في مصر. ووفقاً لتعداد عام ٢٠٠٦، هناك ٢,٤ مليون مشروعاً صغيراً ومتوسطاً في مصر يضم أقل من ١٠ عاملين، تقوم هذة المشروعات بتشغيل ٥,٢ مليون عامل، كما أن هناك ٣٩,٠٠٠ مشروعاً يستوعب كل منها من ١٠ إلى ٥٠ عاملاً.[٣٣] وهناك إجماع على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في خلق الوظائف بصفة عامة وللشباب بصفة خاصة. وتخدم غالبية هذه المشروعات الأسواق المحلية. ولكن برغم أهميتها في مصر إلا أنها تواجه مشكلات رئيسية. ونظراً لقيود التنظيم المفرط وما له من تأثير سلبي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن عبء الالتزام بالقواعد واللوائح يجبر هذه المشروعات في كثير من الأحيان على البقاء في القطاع غير الرسمي. وهناك عقبات أخرى تواجه هذه المشروعات من بينها نقص الموارد المالية والبشرية بالإضافة إلى مشكلات عامة في مناخ الأعمال في مصر بصفة عامة (انظر أيضا الإطار ١).

١٠) نقاط الضعف في المكونات الأخرى للعمل اللائق

برغم وجود منظمات لكل من أصحاب الأعمال والعمال، إلا أن إمكانية قيام حوار اجتماعي لإيجاد حلول مقبولة لتحديات سوق العمل لم تستغل بعد بصورة كاملة في مصر. فعلى سبيل المثال تشير دراسة حديثة تحلل تأثير الأزمة على قطاع المنسوجات إلى عدم تشاور أي مؤسسة مع ممثلي العمال أو النقابات بشأن الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة.[٣٤] كما أنه من الملاحظ وجود أوجه قصور عديدة في نظام الحماية الاجتماعية في مصر. فبينما يشمل نظام التأمينات الاجتماعية العاملين بالقطاعين العام والخاص والعاملين بالخارج وبعض المجموعات الضعيفة، من أوجه النقد الموجهة له ارتفاع الاشتراكات مما لا يشجع كل من أصحاب الأعمال والعاملين على الإدلاء ببيانات الأجور الفعلية وتسديد الاشتراكات الخاصة بهم. وفضلاً عن ذلك، فإن الحد الأقصى للأجر والذى يتم حساب التأمينات الاجتماعية على أساسه منخفض للغاية. وثمة عيب آخر مؤثر فى النظام وهو نقص الاستدامة المالية.

وبالرغم من مواجهة أوجه القصور سالفة الذكر في سوق العمل فيما مضى، فإن التقدم المحقق كان بطيئاً. ولعل هذا هو سبب نقص فرص العمل اللائق بدرجة مرتفعة مما جعل سوق العمل ضعيفاً في مواجهة الصدمات الجديدة. فضلاً عن أن نقص فرص العمل اللائق يدفع الشباب إلى البحث عن فرص عمل خارج مصر. وتشير المؤشرات التى تقيس هجرة العقول إلى أن أعداداً كبيرة من الموهوبين تميل إلى ترك مصر للبحث عن فرص عمل في الخارج.[٣٥]

٣٣ - تتضمن الأرقام المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية.
٣٤ - الحداد وكلو (مذكرة).
٣٥ - المجلس الوطني المصري للتنافسية (٢٠٠٩).

الجدول ١٤: التقديرات السنوية لوضع العمل وفقا للنوع الاجتماعي، ٢٠٠٠- ٢٠٠٨

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
قوة العمل ('٠٠٠)									١٩,١٢٠
ذكور	١٤,٧٠٢	١٥,٢١٣	١٥,٥٣٤	١٥,٨٣٩	١٥,٨٨٠	١٦,٧٨٧	١٧,٧٦٧	١٨,١٦٧	٥,٥٣١
إناث	٤,١٩٩	٤,١٢٧	٤,٣٤٣	٤,٥٢١	٤,٩٩٢	٥,٠٠٥	٥,١١٠	٥,٦٩٢	٢٤,٦٥١
الإجمالي	١٨,٩٠١١	١٩,٣٣٩	١٩,٨٧٧	٢٠,٣٦٠	٢٠,٨٧١	٢١,٧٩٢	٢٢,٨٧٧	٢٣,٨٥٩	١٨,٠٤٢
مشتغل ('٠٠٠)									٤,٤٦٦
ذكور	١٣,٩٥٩	١٤,٣٦١	١٤,٥٥١	١٤,٦٥٢	١٤,٩٣٧	١٥,٥٩٣	١٦,٥٥٩	١٧,٠٩٠	٢٢,٥٠٧
إناث	٣,٢٤٥	٣,١٩٦	٣,٣٠٦	٣,٤٦٧	٣,٧٨١	٣,٧٤٩	٣,٨٨٤	٤,٦٣٤	١,٠٧٨
الإجمالي	١٧,٢٠٣	١٧,٥٥٧	١٧,٨٥٦	١٨,١١٩	١٨,٧١٨	١٩,٣٤٢	٢٠,٤٤٤	٢١,٧٢٤	١,٠٦٦
عاطل ('٠٠٠)									٢,١٤٤
ذكور	٧٤٤	٨٥٢	٩٨٣	١,١٨٧	٩٤٣	١,١٩٤	١,٢٠٨	١,٠٧٨	
إناث	٩٥٥	٩٣١	١,٠٣٧	١,٠٥٤	١,٢١١	١,٢٥٦	١,٢٢٧	١,٠٥٨	٥,٦٠
الإجمالي	١,٦٩٨	١,٧٨٣	٢,٠٢١	٢,٢٤١	٢,١٥٤	٢,٤٥٠	٢,٤٣٥	٢,١٣٥	١٩,٣٠
معدل البطالة٪									٨,٧٠
ذكور	٥,٠٦	٥,٦٠	٦,٣٣	٧,٤٩	٥,٩٤	٧,١٢	٦,٨٠	٥,٩٠	
إناث	٢٢,٧٣	٢٢,٥٧	٢٣,٨٩	٢٣,٣١	٢٤,٢٦	٢٥,٠٩	٢٤,٠٠	١٨,٦٠	
الإجمالي	٨,٩٨	٩,٢٢	١٠,١٧	١١,٠١	١٠,٣٢	١١,٢٤	١٠,٦٠	٨,٩٠	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

أثناء الأزمة

صاحب انخفاض معدلات النمو ارتفاع مستمر في معدلات البطالة حيث بلغت أعلى نسبة لها ٩,٤٣٪ في يونيو ٢٠٠٩ (الجدول ١٥)، وتوقفت معدلات البطالة عند هذا المستوى منذ ذلك الحين. وجدير بالذكر أن معدل البطالة تزايد خلال الفترة يونيو ٢٠٠٨ – يونيو ٢٠٠٩ برغم ارتفاع العدد الإجمالي للمشتغلين خلال الفترة نفسها بمقدار ١١٠,٠٠٠ عامل. ولكن لم يستطع سوق العمل استيعاب غالبية الوافدين الجدد خلال تلك الفترة بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وذلك على الرغم من أن عددهم البالغ نحو ٤٠٠,٠٠٠ وافد فقط يعد منخفضاً مقارنة بفترات سابقة، الأمر الذي أدى إلى إحجام أعداد كبيرة من الخريجين عن البحث عن الوظائف، أو تفضيلهم الاستمرار في التعليم. وفى الوقت نفسه ارتفع إجمالي

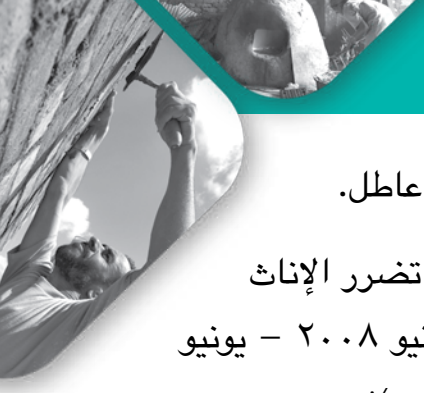

عدد العاطلين بنحو ٣٠٠,٠٠٠ أي من ٢,٠٦٣ مليون عاطل إلى ٢,٣٦٩ مليون عاطل.

وبالنظر إلى سوق العمل في مصر خلال الأزمة من حيث النوع الاجتماعي، يتبين تضرر الإناث بشدة بفعل الأزمة، حيث ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٨ – يونيو ٢٠٠٩ من ١٨,٨٪ إلى ٢٣,٢٪، في حين تراجعت بين الذكور من ٥,٤٪ إلى ٥,٢٪.

ونظراً لنقص البيانات بشأن تطورات التحديات الأخرى التي يواجهها سوق العمل، تعين علينا التكهن بها.

الجدول ١٥: قوة العمل والتشغيل والبطالة في مصر، ٢٠٠٧–٢٠٠٩

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
	٠٧/٣/٣١	٠٧/٦/٣٠	٠٧/٩/٣٠	٠٧/١٢/٣١	٠٨/٣/٣١	٠٨/٠٩/٣٠	٠٨/١٢/٣١	٠٩/٠٣/٣١	٠٩/٠٦/٣٠	٠٩/٠٩/٣٠
قوة العمل(٠٠٠)									١٩,١٥٦	١٩,٣٢٢
ذكور	١٧,٨١٢	١٨,٠٧٥	١٧,٩٠٢	١٨,٢١٠	١٨,٦٣٩,٧	١٩,٣٧٠	١٩,٢٩٦	١٩,١٢٣	٥,٨٨٨	٥,٨٨٢
إناث	٥,٥٢٥	٥,٣٥٠	٥,٦٣٥	٦,١٢٠	٥,٥٤٩,٦	٥,٤٣٧	٥,٦٩٩	٥,٩٠٨	٢٥,٠٤٤	٢٥,٢٠٤
الإجمالي	٢٣,٣٣٧	٢٣,٤٢٤,٩	٢٣,٥٣٧,٢	٢٤,٣٣٠	٢٤,١٨٩,٣	٢٤,٨٠٧	٢٤,٩٩٥	٢٥,٠٣١	١٨,١٦٠	١٨,٣٠٥
((٠٠٠يعمل									٤,٥٢٤	٤,٥٤١
ذكور	١٦,٧٢٤	١٧,٠٠٢	١٦,٨٢٨	١٧,١٢٥	١٧,٥٨٩	١٨,٢٤٣	١٨,٢٠٩	١٨,١٣٠	٢٢,٦٨٤	٢٢,٨٤٦
إناث	٤,٥٠٦	٤,٣٣٢	٤,٦١٤	٤,٩٨١	٤,٤١٢	٤,٤٤٤	٤,٥٧٧	٤,٥٥٥	٩٩٥	١,٠١٧
الإجمالي	٢١,٢٣٠	٢١,٣٣٤	٢١,٤٤٢	٢٢,١٠٦	٢٢,٠٠٢	٢٢,٦٨٧	٢٢,٧٨٦	٢٢,٦٨٥	١,٣٦٤	١,٣٤١
لايعمل (٠٠٠)								٩٩٣	٢,٣٥٩	٢,٣٥٨
ذكور	١,٠٨٨	١,٠٧٣	١,٠٧٤	١,٠٨٥	١,٠٥٠	١,١٢٨	١,٠٨٧	١,٣٥٣	٥,٢٠	٥,٣٠
إناث	١,٠١٩	١,٠١٩	١,٠٢١	١,١٣٩	١,١٣٧	٩٩٣	١,١٢٢	٢,٣٤٦	٢٣,١٦	٢٢,٨٠
الإجمالي	٢,١٠٧	٢,٠٩٢	٢,٠٩٥	٢,٢٢٤	٢,١٨٨	٢,١٢١	٢,٢٠٩	٥,١٩	٩,٤٢	٩,٤٠
معدل البطالة (٪)								٢٢,٩٠		
ذكور	٦,١١	٥,٩٣	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٦٣	٥,٨٢	٥,٦٣	٩,٣٧		
إناث	١٨,٤٥	١٩,٠٤	١٨,١٢	١٨,٦٠	٢٠,٥٠	١٨,٢٧	١٩,٦٩			
الإجمالي	٩,٠٣	٨,٩٣	٨,٩٠	٩,١٠	٩,٠٠	٨,٦	٨,٨			

المصدر: المسح الربع سنوي لقوة العمل بالعينة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

* بيانات أولية

ملاحظة: يمكن ألا يتفق جمع الأرقام مع الأرقام الإجمالية للتقريب. لم تشمل الأرقام العاملين في الخارج .

٥ – العلاقة بين التجارة والتشغيل في مصر

أصبح تأثير التدفقات التجارية على التشغيل قضية مثيرة للخلاف بين كل من صناع السياسة والباحثين ووسائل الإعلام. وتشير إحدى النتائج الرئيسية للبحث في هذا المجال إلى أن التجارة تسهم في تدمير وخلق الوظائف على السواء. فتحرير التجارة يؤدى إلى إعادة هيكلة النشاط الاقتصادى وإعادة توزيع التشغيل بين القطاعات وفى داخلها أيضاً.[٣٦] وهذا الأمر هو عملية مستمرة وكان قائماً بالفعل حتى قبل الأزمة. ونظراً لما يتسم به سوق العمل في مصر من نقاط ضعف، فإن هذه العملية قد تلحق الضرر بالمجموعات الضعيفة بسبب القيود الكثيرة التى تعوق العثور على فرص عمل لائق. وزادت الأزمة من صعوبة وضع هذه المجموعات في سوق العمل. إلا أن التأثير الكلي للأزمة الراهنة على التشغيل جاء متفاوتاً بدرجة كبيرة بين القطاعات الاقتصادية. فالقطاعات ذات التوجه الخارجي والمعرضة بصورة مباشرة لصدمات الطلب الخارجي، والقطاعات كثيفة التشغيل من الأرجح أن تشهد أكبر نسبة خسارة في الوظائف. أما القطاعات ذات التوجه الداخلي والتى تتمتع بحماية عالية أو القطاعات الأقل كثافة في التشغيل فمن المحتمل أن تشهد خسارة أقل في الوظائف.

ولتقدير عدد الوظائف التى فُقدت نتيجة الأزمة بدقة، يتعين توفير البيانات التالية: (١) الصادرات وفقاً للقطاع، و(٢) التشغيل وفقاً للقطاع (يفضل أن يكون وفق التصنيف القطاعي المستخدم في بيانات التجارة)، و(٣) نسبة مرونات التشغيل للنمو أو التشغيل للصادرات وفقاً للقطاع. وللأسف فإن عدم وجود بيانات حديثة عن التشغيل القطاعي يحول دون حساب المرونة والخسارة في الوظائف. ولتفادي معضلة البيانات، اخترنا منهجاً نوعياً بسيطاً للغاية على مستوى القطاعات لتقدير تأثير الأزمة على التشغيل في كل قطاع سواء بدراسات قطاعية تم البدء فيها[٣٧] أو عن طريق معلومات تم الحصول عليها خلال مقابلات مع صناع القرار، أو استناداً إلى مرونة التشغيل المعروفة تاريخياً (الجدول١٦).

٣٦ - منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية (2007) ILO and WTO.
٣٧ - الحداد وكلو (٢٠٠٩)؛ زيتون (٢٠٠٩).

الجدول ١٦: التأثير المقدر للأزمة العالمية على التشغيل وفقاً للقطاع

القطاع	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧	الأهمية في التجارة وتراجع الصادرات خلال الأزمة	مرونة التشغيل[a]	التأثير المقدر للأزمة على التشغيل
الزراعة والصناعات الغذائية	مرتفعة، نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي	محدودة، لأن الانتاج موجه أساساً للاستهلاك المحلي	مرتفعة، مع ارتفاع أهمية القطاع بالنسبة للتشغيل ككل	محدود، لأن القطاع حقق استدامة بفضل الطلب المحلي
إنتاج البترول والغاز الطبيعي (بما في ذلك التكرير)	مرتفعة، نحو ١٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي	مرتفعة، تراجع كبير في عائدات التصدير	منخفضة	محدود، بسبب انخفاض أهميته بالنسبة للتشغيل ككل
المنسوجات والملابس الجاهزة	متوسطة، ٢,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي	مرتفعة، تراجع كبير في عائدات التصدير	مرتفعة	مرتفع، مع تسريح أعداد كبيرة من العمال
التشييد والبناء	متوسطة، ٤,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي	منخفضة	مرتفعة	محدود، لأن القطاع حقق استدامة بفضل الطلب المحلي كما أنه المستفيد الرئيسي من حزمة التحفيز المالي
قناة السويس	متوسطة، ٣,٦٪	مرتفعة، تراجع كبير في عائدات التصدير	منخفضة	محدود، بسبب انخفاض إجمالي التشغيل
السياحة	متوسطة، ٣,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي	مرتفعة، تراجع كبير في عائدات التصدير	مرتفعة	مرتفع، مع تسريح أعداد كبيرة من العمال
الخدمات المالية	متوسطة، ٤,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي	محدودة	متوسطة	محدود، بسبب التوجه الداخلي وضعف أهميتها بالنسبة لإجمالي التشغيل
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	متوسطة، نحو ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي	محدودة	متوسطة	محدود، بسبب الارتفاع المستمر للنمو القطاعي

[a] يستند تصنيف مرونة التشغيل القطاعي إلى دراسة الإهواني والمغربل (٢٠٠٩).

يرتبط تأثير الأزمة على التشغيل بدرجة كبيرة بعدد العمالة المهاجرة العائدة من الخارج، وخاصة من دول الخليج، حيث يقدر عدد العاملين المصريين في هذه الدول بمليوني عامل.[٣٨] ووفقاً لتقديرات مركز خدمات العمال والنقابات العمالية، عاد أكثر من ٧٥,٠٠٠ مصري من دول الخليج خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٨– أغسطس ٢٠٠٩،[٣٩] ويتضح من ذلك أن التوقعات الاقتصادية وسياسات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي لها تأثير مباشر على وضع سوق العمل في مصر.

٣٨ - نصار (٢٠٠٩).
٣٩ - دار الخدمات النقابية والعمالية (٢٠٠٩).

٦- تحليل على المستوى القطاعي

٦-١ الصناعة التحويلية

تمثل الصناعة التحويلية (بما في ذلك تكرير البترول) نحو ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتقوم بتشغيل مايقدر بـ ١١,٣٪ من قوة العمل. وقد تراجع فى السنوات الأخيرة الإنتاج الصناعي في القطاع العام والذي كان يحتل فيما سبق موقع الصدارة، بينما زاد إنتاج القطاع الخاص بقوة؛ وذلك في استجابة لمبادرات الخصخصة وتحرير الاقتصاد. وتشكل الوحدات الصغيرة الأغلبية الواسعة من المصنعين في القطاع الخاص، حيث يعمل أكثر من ٩٠٪ من العمال في مؤسسات يشتغل بها ١٥ شخصاً أو أقل. وفي حين تنتج مصر مجموعة كبيرة من السلع، إلا أن النسبة الغالبة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية تأتي من الصناعات الغذائية والمنسوجات.

٦-١-١ المنسوجات والملابس الجاهزة

ترجع أهمية قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة إلى مساهمته في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي، وفي توليد النقد الأجنبي. وتدين صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بالكثير لإنتاج مصر الوفير من القطن عالي الجودة ووفرة اليد العاملة ذات الأجر المنخفض إلى حد كبير. وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ٢,٩٪ في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧ بلغ عدد الشركات العاملة في القطاع ٦٤٨٠ شركة يتراوح حجمها بين أقل من ١٠ عامل إلى أكثر من ١,٠٠٠ عامل،[٤٠] وبلغ إجمالي التشغيل في القطاع ٤٠٠,٠٠٠ عامل.

ورغم أهميته للاقتصاد المصرى، شهد قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة تراجعاً نسبياً خلال الأعوام الماضية. ففي عام ١٩٩٨، كان القطاع يوفر ١٥٪ من كافة الوظائف في الصناعة التحويلية ويمثل ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع هذا التقلص بصفة رئيسية إلى انكماش شركات القطاع العام العاملة في المنسوجات، بدون أن يعوض ذلك نمو مقابل في شركات القطاع الخاص.[٤١] وتشمل العوامل التى أسهمت في التراجع النسبي لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، الإلغاء التدريجي لاتفاقية الألياف المتعددة وهو ما جعل القطاع يخضع تدريجياً للقواعد العادية لمنظمة التجارة العالمية (مما يحسن فرص نفاذ بعض المنافسين الرئيسيين للسوق المصري)؛ وبرنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في عام ١٩٩١ الذى أدى إلى خفض عدد شركات المنسوجات والملابس الجاهزة المملوكة للدولة.

ويعد متوسط تكلفة العمل في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر منخفضاً نسبياً (بل الأقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حيث يبلغ أقل من دولار واحد في الساعة، ويمكن مقارنته

٤٠ - الموقع الالكتروني للهيئة العامة للتنمية الصناعية http://www.ida.gov.eg./Egmaly_en.html: (٤ يونيو ٢٠٠٩).
٤١ - الاتحاد العربي للصناعات النسيجية والبرنامج العربي للتنمية والتجارة (٢٠٠٩) ص ٣.

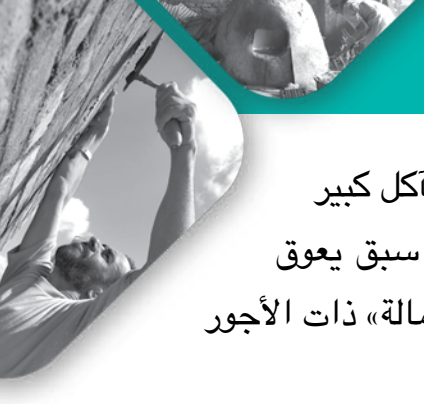

بنظيره في الصين. إلا أن القطاع يعاني من انخفاض الإنتاجية مما يؤدي إلى تآكل كبير لميزة انخفاض تكلفة العمل. وبرغم الجودة المعروفة القطن المصري، إلا أن ما سبق يعوق القطاع عن منافسة بلدان آسيا في الأسواق العالمية والتي لديها «فائضاً في العمالة» ذات الأجور المنخفضة، مالم يحدث تحسن في الإنتاجية.

كما أن التعريفة الجمركية المفروضة على منتجات المنسوجات والملابس مرتفعة نسبياً بنسبة ٢٤,٤٪ في المتوسط. وفى حين ترفع هذه التعريفة مستوى الحماية للسوق المحلي، إلا أنه يجب إدراك أن أغلب الإنتاج موجه للتصدير. ويتم إعفاء ماكينات الغزل والنسيج المستوردة من التعريفة الجمركية. وتعد شركات المنسوجات والملابس الجاهزة المستفيد الرئيسى من اتفاقية الكويز. وفي عام ٢٠٠٧، وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات بشأن صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وفقاً لمناطق التصدير، بلغت صادرات مصر من المنسوجات والملابس ٦٥٢ مليون دولار أمريكي، منها صادرات بقيمة ٣١٩ مليون دولار أمريكي إلى البلدان الأوروبية و١٢٩ مليون دولار إلى الولايات المتحدة. كما زاد نصيب المنسوجات والملابس المصرية في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٠.

ويشير تقييم حديث لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع المنسوجات والملابس في مصر إلى تراجع كبير سواء على مستوى الإنتاج (بنحو ٢٥٪) أوالصادرات (بنحو ٢٢٪)، وذلك على الرغم من أن شركات المنسوجات والملابس الجاهزة كانت المستفيد الرئيسي من دعم الصادرات الذي تم إقراره مؤخراً.[٤٢] وانعكس هذا التراجع في صورة خسائر ملموسة في الوظائف بلغت ٧٠,٠٠٠ وظيفة. وكان انخفاض التشغيل ملموساً بصورة أكبر بين الإناث وذوي المهارات المحدودة، وفى شركات القطاع غير الرسمي. وشهدت شركات المنسوجات أكبر خسائر في الوظائف (٧٤,٠٠٠)، في حين شهدت شركات الملابس نمواً متواضعاً في الإنتاج والتشغيل (أكثر من ٣,٢٠٠).

٦-١-٢ صناعات التجميع المحلية

تضمنت حزمة التحفيز المالي برنامجاً لمبادلة السيارات بغية دعم صناعة التجميع المحلية. وتبلغ القيمة الإجمالية للبرنامج ١,٤ مليار جنيه في صورة إعفاءات من الضرائب والرسوم وقروض ميسرة، ويتيح البرنامج لسائقي سيارات الأجرة مبادلة سياراتهم القديمة بسيارات جديدة تم تجميعها في مصر.

٤٢ الحداد وكلو (٢٠٠٩).

٦-٢ السياحة

تعد السياحة أهم مصدر للنقد الأجنبي في مصر، ومولد هام للتشغيل. وقد زادت عائدات السياحة بقوة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ (الجدول١٧). كما ارتفع إجمالي التشغيل في قطاع السياحة من ١٨٧,٠٠٠ عامل في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٥,٠٠٠ عامل في عام ٢٠٠٨.

الجدول ١٧: صناعة السياحة ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٨/٢٠٠٩

	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩
عدد السائحين بالألف	٧,٥١٢	٨,٦٥١	٨,٦٩٣	٩,٧٨٨	١٠,٧٠٦	..
عدد الليالي السياحية بالألف	٧٣,٠٠٢	٨٥,٧٣٠	٨٥,١١٣	٩٦,٢٧٠	١١٠,٩٦٨	..
عائدات السياحة (مليون دولار أمريكي)	٥,٤٧٥	٦,٤٣٠	٧,٢٣٥	٨,١٨٣	١٠,٨٢٧	١٠,٤٨٨

.. غير متاح .

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمرصد الربع سنوي لوزارة المالية.

هبط دخل السياحة العالمية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية من أكثر من ١٠,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى أقل من ١٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ووصل هذا التراجع إلى ذروته في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث بلغ معدل النمو السنوي -١٧,٢٪.[٤٣] كما أثر التراجع في عدد السائحين على قطاعي التشييد والبناء، والمبيعات المحلية لمنتجات الصناعات الغذائية.

ويشير تقييم حديث لتأثير الأزمة على قطاع السياحة – والذي يتسم بارتفاع مهارات العاملين به نسبياً – إلى أن عدداً قليلاً من شركات السياحة واجه الأزمة بتسريح العاملين، بينما كانت استجابة غالبية الشركات بوقف التعيينات الجديدة، وخفض الأجور والحوافز، فضلاً عن الإجازات الإجبارية.[٤٤]

وبعد ظهور الأزمة، نال قطاع السياحة عدداً من الإجراءات الخاصة في إطار حزمة التحفيز المالي كان من بينها إعادة جدولة الديون غير المسددة على مشروعات السياحة، وتوفير قروض للمشروعات الجديدة، وزيادة الميزانية العامة للتسويق السياحي (انظر الجدول ٥).

٦-٣ التشييد والبناء

تعد صناعة التشييد والبناء في مصر من أسرع القطاعات نمواً. ويقوم القطاع بتشغيل مايقدر بـ ٧,٧٪ من قوة العمل، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٤,٣٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بعد أن

٤٣ - زيتون (٢٠٠٩).
٤٤ - زيتون (٢٠٠٩).

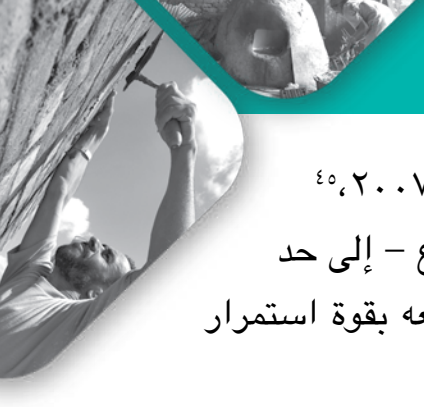

حقق نمواً قوياً بنسبة ١٤,٨٪ خلال ذلك العام، كما بلغت ١٥,٨٪ في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧،[٤٥] إلا أن معدل النمو تباطأ إلى ١١,٤٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويحفز نمو القطاع – إلى حد ما – الطلب على الإسكان من جانب سكان يتزايد نموهم باستمرار، كما يدفعه بقوة استمرار الدولة في الاستثمار في مشروعات ضخمة للبنية التحتية.

وقد استفاد قطاع التشييد والبناء من دعم الدولة لمشروعات البنية التحتية الضخمة القائمة، إلى جانب دعم المشروعات الجديدة في أعقاب الأزمة المالية. حيث تم تخصيص أكثر من نصف حزمة التحفيز المالي التي تبلغ قيمتها الإجمالية ١٥ مليار جنيه للاستمرار في تشييد مشروعات البنية التحتية من المرافق العامة مثل المياه والصرف الصحي والطرق والكباري والمراكز الصحية والمدارس، وذلك لتنشيطها والعمل على استدامتها.[٤٦]

وعلى الرغم من استمرار الحكومة في دعم قطاع التشييد والبناء إلا أن ذلك لم يؤدي إلى زيادة أو استدامة في مستويات التشغيل، حيث سجل مركز خدمة العمال والنقابات العمالية تسريح ٢,٦٦٧ عامل من ٢٩ شركة في قطاع التشييد والبناء في مواجهة الأزمة المالية العالمية خلال الفترة مارس– سبتمبر ٢٠٠٩.[٤٧]

٦ – ٤ قناة السويس

برغم أهميتها المحدودة للتشغيل، إلا أن عائدات قناة السويس تمثل أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي وإحدى فئات الدخل الهامة في ميزانية الدولة. وقد كان أداء القناة جيداً خلال السنوات التي سبقت الأزمة نظراً لأن ارتفاع اسعار الوقود جعل الرحلة الأطول بالدوران حول إفريقيا أكثر تكلفة للسفن المتنقلة بين أوروبا وآسيا. غير أن دخل القناة انخفض خلال الأزمة من ٥,١٥٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٤,٧٢١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، كنتيجة مباشرة لتراجع التجارة الدولية.

٦ – ٥ البترول

بلغت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية وبصفة أساسية إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي ١٦,٤٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. واستمرت أسعار البترول والغاز الطبيعي في الارتفاع سريعاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ محققة مكاسب هائلة لمنتجي البترول. إلا أن الأزمة المالية العالمية والتوقعات بنمو اقتصادي عالمي أقل بكثير تسببتا في انهيار أسعار البترول في يوليو ٢٠٠٨.

٤٥ - تقرير (٢٠٠٩) country report ، African Economic Outlook.
٤٦ - انظر الجدول ٥.
٤٧ - دار الخدمات النقابية والعمالية (٢٠٠٩).

ونظراً لأن مصر مستورد صاف لمنتجات البترول فقد تحسن الحساب الجاري إلى الحد الذى تراجعت معه تكلفة تلك الواردات. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فإن مصر تصدره بأسعار ثابتة بموجب اتفاقيات طويلة الأجل مما يعني أنه محصن إلى حد ما ضد صدمات الأسعار، وبالتالى فالعائدات المالية الناجمة عنه ثابتة. ومع ذلك، فإن أهمية القطاع من حيث مساهمته في التشغيل تعد محدودة حيث يقوم بتشغيل أكثر قليلاً من ١٪ فقط من القوة العاملة. ولهذا السبب من المتوقع أن يكون تأثير الأزمة المالية العالمية على التشغيل في قطاع البترول محدوداً.

٦ – ٦ الخدمات المالية

يشتغل بالأنشطة المالية والتأمينية نحو ٠,٨٪ فقط من قوة العمل، وكان أثر الأزمة الاقتصادية على قطاع الخدمات المالية في مصر أقل من القطاعات الأخرى. ويرجع ذلك أولاً إلى عدم اندماج القطاع المصرفي المصري بدرجة كبيرة في النظام المالي العالمي، وثانياً إلى صرامة تنظيم القطاع المالي في مصر نسبياً. فعلى سبيل المثال، يشترط البنك المركزي المصري ألا تتجاوز أنشطة الرهن المالي ٥٪ من حافظة القروض لأي بنك وأن تتوافق التزامات موارد البنك مع استحقاق الإقراض لتمويل الرهن، كما يحظر إيداع أي بنك أكثر من ١٠٪ من ودائعه في بنوك خارجية وذلك لتجنب مخاطر الإفلاس .

٦ – ٧ قطاعات أخرى

الزراعة والصناعات الغذائية

يشتغل بقطاع الزراعة نحو ٢٧٪ من قوة العمل ويسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٣٪. وبرغم انخفاض إنتاجية القطاع، فإن الزراعة تقوم بدور هام في الدخل والتشغيل في الريف. وتتمتع غالبية المنتجات المحلية الزراعية والغذائية بحماية تعريفية عالية. وقطاع الزراعة المصري ذو توجه داخلي، حيث يتم استهلاك نحو ٩٥٪ من الإنتاج المحلي داخلياً، وذلك برغم التركيز المتزايد على بعض المحاصيل النقدية للتصدير مثل الفواكه والبقوليات الخضراء. إلا أن النمو السكاني يضمن استمرار مصر كمستورد رئيسي للغذاء.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في مصر ويبلغ نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٪.[٤٨] كما بلغت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام

٤٨ - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:www.mcit.gov.eg ، تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوير البرمجيات، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات، وخدمات الأعمال، وخدمات البرمجيات، والإنترنت وأنشطة التجارة الالكترونية، وتسويق وتصدير منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والصناعات الهامشية.

٢٠٠٨، والتي تتكون بالأساس من البرمجيات وخدمات مراكز الاتصال، نحو ٢,٤٪ مليار جنيه. وخلال العقد الماضي استثمرت مصر بكثافة في مشروعات البنية التحتية والتعليم والاتصالات لجذب اهتمام الشركات الساعية إلى اقامة مراكز خدمات عالمية.[٤٩] حيث بلغ الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٤,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مقابل ٩,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧,[٥٠] وقد أدى الطلب العالمي المتنامي على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مضاعفة عدد الشركات العاملة في هذا المجال في مصر بمقدار أربع مرات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. وشهد عام ٢٠٠٧ تسجيل مايقدر بـ ٢٢٦٢ شركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم بتشغيل ٥٠ ألفا من قوة العمل.[٥١]

وبرغم ارتفاع النمو الإجمالي للقطاع، إلا أن بعض الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مصر أعلنت خفض التكلفة بعد الأزمة بتبني استراتيجية تسويق متحفظة وتجميد التشغيل غير المدر للدخل. وفى إبريل ٢٠٠٩، أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن برنامج تحفيز قيمته ٤٠٠ مليون جنيه لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،وذلك بالإضافة إلى الجزء المخصص لها في حزمة التحفيز المالي.[٥٢] وتم توجيه الإنفاق الإضافي لدعم مشروعات البنية التحتية الرامية إلى زيادة الطلب المحلي على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير المحتوى الالكتروني والبوابات الالكترونية ونظم المعلومات ومراكز الاتصالات.

٤٩ - ايه تى كيرنى (٢٠٠٩) A. T. Kearney.
٥٠ - غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة، الملف الاقتصادى المصرى، مارس ٢٠٠٩.
٥١ - وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : http://www.mcit.gov.eg/ .
٥٢ - أسامة دياب، "تحفيز قطاع تكنولوجيا المعلومات"، بيزنس توداى، يونيو ٢٠٠٩.

٧ – خاتمة وتوصيات

٧ – ١ ملخص النتائج

كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثير سلبي كبير على مصر؛ حيث انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ثلاث نقاط مئوية. كما انخفضت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من ٥٠٪، وارتفع معدل البطالة بأكثر من نقطة مئوية. وقد تفاوتت درجة التأثر من قطاع لآخر، في حين كان التشغيل في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة الأكثر تأثراً بالانعكاسات السلبية للأزمة.

وبرغم أن الاقتصاد المصري أبدى مرونة نسبية تجاه الأزمة الاقتصادية العالمية مقارنة باقتصادات نامية وناشئة أخرى، إلا أن استمرار التباطوء في الطلب العالمي وتقلب بعض أسعار السلع الأساسية مازالا يمثلان تهديداً للنمو الاقتصادي والتشغيل في مصر. ونظراً للدور متزايد الأهمية الذي لعبه كل من الطلب الخارجي والاستثمار الأجنبي في حفز النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية، فإن المستقبل المعتم للاقتصاد العالمي يحمل تحديات خطيرة للاقتصاد المصري، حيث إن ضعف الصادرات من السلع والخدمات، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنهما تعطيل النمو الاقتصادي، وخفض معدلات النمو القياسية التى شهدها الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥–٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٧ – ٢ الدروس المستفادة من الأزمة، وتوصيات في مجال السياسات وتوقعات للمستقبل

مثلما كان الحال في بلدان أخرى، لم تكن التجارة سبب الأزمة، ولكنها كانت إحدى القنوات التى انتقلت الأزمة من خلالها لمصر. وبدون شك، فإن الانفتاح يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، ولذلك استمرت الحكومة فى التزامها بمواصلة تنفيذ برنامجها الإصلاحي الذى تم تفعيله في عام ٢٠٠٣. ونظراً لتحسن الثوابت الاقتصادية والمؤسسية للاقتصاد المصري، فمن المتوقع أن يحافظ على مرونته في مواجهة هذه الأزمة وكذلك الأزمات الاقتصادية الدولية الأخرى التى قد تنشأ في المستقبل.

لقد ظهرت علامات تعافي الاقتصاد المصري بوضوح خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. حيث ارتفعت

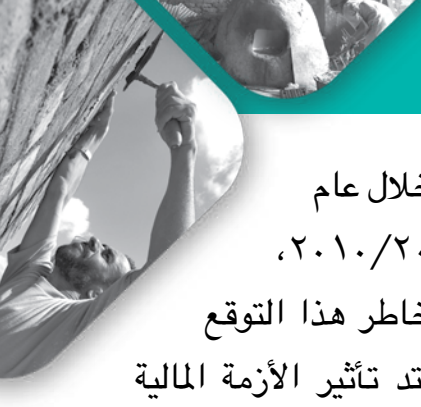

الصادرات خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٠٩ بنسبة ٥ , ٣٪ مقارنة بذات الفترة خلال عام ٢٠٠٨. إلا أنه من المتوقع أن يستمر النشاط الاقتصادي في فتور خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وأن يدور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى ٤٪.[٥٣] بيد أن مخاطر هذا التوقع تميل إلى جانب الانخفاض. فإذا ترسخ الكساد الاقتصادي العالمي أو اذا امتد تأثير الأزمة المالية العالمية إلى القطاع المصرفي المحلي قد لا يكون تعافي الاقتصاد المصرى بذات درجة القوة.

وعلى الرغم من أن مصر بدت في نهاية عام ٢٠٠٩ وقد تجاوزت أسوأ مراحل الأزمة، إلا أن هناك عدداً من التحديات في مجال السياسات المرتبطة بالأزمة سوف يظل على أهميته، حتى لو استعاد الاقتصاد مسار نموه السابق.

١)من الصعب تحليل تأثير الصدمات التجارية التى حدثت خلال الأزمة الراهنة على التشغيل نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة. وبالتالي، يمثل تطوير جودة البيانات الاقتصادية في مصر تحدياً رئيسياً؛ حيث لا يمكن إجراء تقييم مفيد أو وضع توصيات دقيقة للسياسات في ظل بيانات غير دقيقة. وهناك عدد من التوصيات التي توصلنا إليها بشأن التصميم المؤسسي لجمع البيانات: حيث يجب أن يقتصر ذلك على المؤسسة المعنية به أكثر من غيرها، كما يجب نشر بيانات متسقة عن التشغيل القطاعي في الوقت المناسب مما يتيح تقدير تأثير تدابير سياسات بعينها والأزمات الاقتصادية بصفة عامة على سوق العمل بصورة أفضل، بالإضافة إلى نشر بيانات إعدادها بانتظام. ويجب كذلك تعزيز الشفافية في الحوكمة، فضلاً عن إتاحة القوانين واللوائح التي يتم إنفاذها على الموقع الالكتروني للوزارة المعنية.

٢)يعد تكثيف الحوار الاجتماعي خاصة في القطاعات المعرضة للأزمات أداة مفيدة في بلدان أخرى عديدة وينبغي النظر في تنفيذه في مصر.[٥٤]

٣)يعد توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لجعل العمال أقل ضعفاً في أوقات الأزمات أحد التحديات المهمة، ومن شأنه أن يساعد في المدى الطويل على تقليل تكاليف الاستجابات للأزمة في المدى القصير.

٤)إن معالجة القضايا المزمنة في سوق العمل، وخاصة خلق عدد كاف من الوظائف اللائقة للشباب، سوف يعزز التنمية ويقلل تأثير الاضطرابات الاقتصادية في المستقبل.

٥)وعلى المدى الأطول، يعد تبني إصلاحات أخرى بغية مواصلة تحسين مناخ الاستثمار والأعمال ودعم خفض التكلفة الحقيقية للمشروعات من الأمور ذات الأهمية الكبرى. كما أن تحرير التجارة

٥٣ - صندوق النقد الدولي(٢٠٠٩) International Monetary Fund .
٥٤ - منظمة العمل الدولية (2009d) ILO.

سواء بصورة أحادية الجانب عن طريق خفض تعريفة نظام الدولة الأولى بالرعاية أو على المستوى الإقليمي عن طريق إبرام اتفاقيات أخرى للتجارة الحرة من شأنه تعزيز التنافسية. فقد لوحظ، على سبيل المثال، أن دعم التجارة الحرة في الخدمات مع الاتحاد الأوروبي، من شأنها تخفيض تكلفة نقل الصادرات للاتحاد بنسبة١٠ ٪ و١٥٪[٥٥]. كما أن هذه الاتفاقيات التجارية سوف تجذب أيضاً مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وستظل زيادة الانتاجية تحدياً حاسماً خلال السنوات المقبلة. ومن متطلبات رفع مستوى الانتاجية، تحسين جودة التعليم واعتماد استراتيجية تدريب واضحة جيدة الاستهداف وربط الأجر بالإنتاجية وتحسين بيئة العمل وأخلاقياته. و ينبغى أن يساعد برنامج الحكومة للبنية التحتية واستمرار الإصلاح الاقتصادي على تعزيز الإنتاجية وزيادة إمكانات النمو الاقتصادي لمصر على المدى الأطول.

٥٥ - البنك الدولي (٢٠٠٩) World Bank.

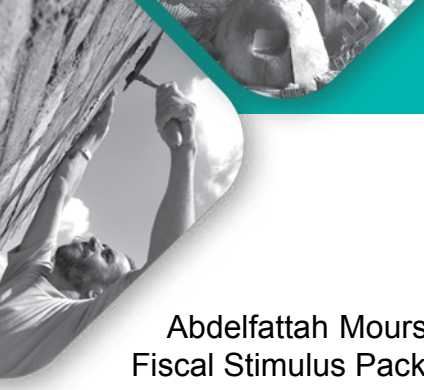

قائمة المراجع

Abdelfattah Moursi, Tarek; Mai El Mossalamy (2009): Measuring the Impact of the Egyptian Fiscal Stimulus Package 2008/09, study undertaken for ILO and IDSC, MIMEO.

American Chamber of Commerce (2009): Overall Assessment of Selected Apparel Manufacturing Factories, Paper presented at Conference on "Improving Labour Productivity in Egypt's Ready-Made Garment Sector" (5 April 2009, Cairo).

Arab Federation for Textile Industries; Arab Trade & Development Programme (2009): Executive Summaries of National Case Studies: Egypt, Jordan, Syria, Tunisia.

A.T. Kearney (2009): The Shifting Geography of Offshoring, A.T. Kearney Global Services Location Index.

Cambodia Institute of Development Study (2009): Rapid Assessment on the Impact of the Financial Crisis in Cambodia, mimeo.

Center for Trade Union and Workers Services (2009): Impact of the Global Financial Crisis on Egyptian Workers, a series of reports.

Economic Intelligence Unit (2009): Country Report Egypt, May 2009, London.

Egyptian National Competitiveness Council (2009): Beyond the Financial Crisis: Competitive and Sustainable Development, Cairo.

El-Ehwany, Naglaa; Nihal El-Megharbel (2009): Employment Intensity of Growth in Egypt With a Focus on Manufacturing Industries, ECES Working Paper No.130.

El Essawy, Ibrahim (2007): The Egyptian Economy in Thirty Years, Analysis of Macroeconomic Developments since 1974 and a Statement of Social Implications with a Vision of an Alternative Development Model, Cairo.

El-Haddad, Amirah (2009): Egypt's Textile and Clothing Sector, 1995-2007, Report prepared for the Arab Federation for the Textile Industry (AFTI) and the League of Arab States under the auspices of the Arab Trade and Development Programme, UNDP.

El-Haddad, Amirah; Arne Klau (mimeo): Implications of the Global Financial and Economic Crisis for the Textile and Clothing Sector in Egypt, Study undertaken for ILO.

El Laithy, Heba; Naglaa El-Ehwany (2006): Employment – Poverty Linkages. Towards a Pro-Poor Employment Policy Framework in Egypt, Presented to the International Labour Office, Cairo.

El-Megharbel, Nihal (2007): The Impact of Recent Macro and Labour Market Policies on Job Creation in Egypt, Paper presented at the ECES Conference on "The Egyptian Economy: Current Challenges and Future Prospects", 21-22 November 2006.

Industrial Development Authority (2009): Efforts to Deal with the Repercussions of the Global Financial Crisis on Industry and Trade Sectors, Cairo.

International Labour Organization (2009[a]): Country Level Rapid Employment Impact Assessment, Geneva.

International Labour Organization (2009[b]): Global Employment Trends Brief: May 2009, Geneva.

International Labour Organization (2009[c]): Key Indicators of the Labour Market, Geneva.

International Labour Organization (2009[d]): Protecting People, Promoting Jobs, Geneva.

International Labour Organization, World Trade Organization (2007): Trade and Employment: Challenges for Policy Research, Geneva.

International Labour Organization, World Trade Organization (2009): Globalization and Informal Jobs in Developing Countries, Geneva.

International Monetary Fund (2009): Arab Republic of Egypt – IMF Staff Visit, Concluding Statement, available online at: http://www.imf.org/external/np/ms/2009/071609.htm

Kotschwar, Barbara; Jeffrey Schott (2009): Re-engaging Egypt: Options for US-Egypt Economic Relations, Paper prepared for the American Chamber of Commerce in Cairo.

Ministry of Finance (2009a): Egypt Response to the Global Crisis, Cairo.

Ministry of Finance (2009b): Economic and Financial Outlook.

Ministry of Finance (quarterly): Egyptian Economic Monitor, Cairo.

Ministry of Manpower and Migration; International Labour Organization (2009): Egypt Youth Employment National Action Plan.

Ministry of Trade and Industry (2008): Egypt on the Move, Cairo.

Nassar, Heba (2009): Presentation at the Egyptian Federation of Industries.

Radwan, Samir (2009): Economic and Social Impact of the Financial and Social Crisis on Egypt, A Study prepared for the ILO, Cairo.

Sandler, Marideth (2008): Expanding Egypt's Export Opportunities through GSP, Presentation before USTR.

UNCTAD (2008): World Investment Report, Geneva.

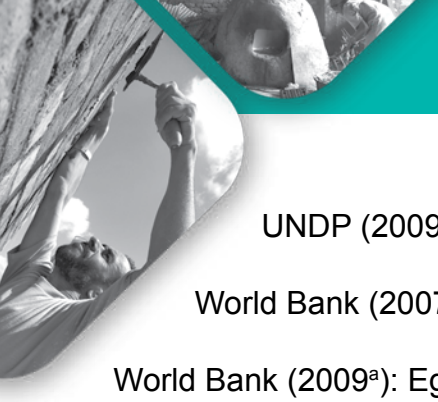

UNDP (2009): Poverty, Employment and Hunger in Arab States.

World Bank (2007): Arab Republic of Egypt – Poverty Assessment Update, Cairo.

World Bank (2009[a]): Egypt and the Global Economic Crisis: A Preliminary Assessment of Macro-economic Impact and Response.

World Bank (2009[b]): Doing Business 2010 – Egypt, Arab Republic, Washington.

World Economic Forum (2009): The Global Enabling Trade Report, Geneva.

World Trade Organization (2005): Trade Policy Review of Egypt, Geneva.

Zaytoun, Mohaya (2009): Implications of the Global Financial Crisis for Egypt's Tourism Sector, Study undertaken for ILO, IDSC, MIMEO.

جداول وأطر

الجداول

الجدول ١: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ٢٠٠٣–٢٠٠٩ ..... ١٣

الجدول ٢: تدابير السياسات التي اتخذت لمواجهة الزيادة في الأسعار العالمية، ٢٠٠٧–٢٠٠٩ ..... ١٦

الجدول ٣: الحساب الجاري، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠٠٨/٢٠٠٩ ..... ١٨

الجدول ٤: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٤–٢٠٠٩ ..... ١٩

الجدول ٥: تحليل حزمة التحفيز المالي، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ..... ٢٠

الجدول ٦: إجراءات السياسات المستهدفة لحزمة التحفيز المالي ٢١

الجدول ٧: تحليل موجز للتعريفة في نظام الدولة الأولى بالرعاية، ٢٠٠٩ ..... ٢٤

الجدول ٨: الصادرات والواردات المصرية، ٢٠٠٤–٢٠٠٨ ..... ٢٥

الجدول ٩: الصادرات وفق المجموعة السلعية، ٢٠٠٤–٢٠٠٨ ..... ٢٦

الجدول ١٠: الصادرات والواردات المصرية، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ..... ٢٦

الجدول ١١: الصادرات وفق المجموعة السلعية، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ..... ٢٧

الجدول ١٢: الصادرات وفق المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٤–٢٠٠٩ ..... ٢٨

الجدول ١٣: التشغيل وسوق العمل في مصر ٣٠

الجدول ١٤: التقديرات السنوية لوضع العمل وفقاً للنوع الاجتماعي، ٢٠٠٠–٢٠٠٨ ..... ٣٤

الجدول ١٥: قوة العمل والتشغيل والبطالة في مصر، ٢٠٠٧–٢٠٠٩ ..... ٣٥

الجدول ١٦: التأثير المقدر للأزمة العالمية على التشغيل وفقاً للقطاع ٣٧

الجدول ١٧: صناعة السياحة ٢٠٠٣/٢٠٠٤–٢٠٠٨/٢٠٠٩ ..... ٤٠

الأطر

الإطار ١: إطار سياسة الاستثمار ومناخ الأعمال ١٤

BOSCH